الفصل الثالث

الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية

أولا : مدخل للموقف الأميريكى من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ثانيا : الموقف الأميريكى من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم نوفمبر ١٩٤٧ وحتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨.

ثالث : الموقف الأميريكى منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة فى فبراير ١٩٤٩ :-

١- تحرك الدبلوماسية الأميريكية فى مجلس الأمن ازاء انتهاكات إسرائيل لترتيبات الهدنة .

٢- الدور الأميريكى فى الوساطة بين مصر واسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩- مرحلة العمل الثنائى السرى التحضيرى للهدنة .

٣- الاسهام الأميريكى فى المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر واسرائيل.

أولا: مدخل للموقف الأميريكى من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ١٩٤٧:

تجلى التعاطف الأميريكى نحو إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين الذى أتى به وعد بلفور* فى شكل قرار مشترك صدر بالأجماع عن الكونجرس فى ٣٠ يونيو ١٩٢٢ يعلن أن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين [١] كما تمثل هذا التعاطف فى القرار الذى وقعه الرئيس الأميريكى «وارين هـاردنج» Warren Harding فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ ليسجل الموقف المتعاطف للولايات المتحدة نحو الوطن القومى لليهود [٢] وليقول» ان الحكومة الأميريكية والشعب الأميريكى يتابعان بأعمق مشاعر العطف تطور الوطن القومى لليهود فى فلسطين ذلك المشروع الذى أدى فيه العقل الأميريكى ورأس المال دورا رائدا [٣].

وظل اهتمام الحكومة الأميريكية مستمرا فى متابعة التطورات الهامة فى فلسطين، كما ظلت الضغوط الصهيونية مستمرة على الإدارة الأميريكية للحفاظ على التعهد الأميريكى بالوطن القومى لليهود فى فلسطين، ولقد نتج عن هذه الضغوط البيان السياسى لوزارة الخارجية الأميريكية فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ الذى كان بمثابة تجديد للتعهد الأميريكى بالقضية الصهيونية فى فلسطين [٤]. وتجسد هذا الحرص الأميريكى بحماية مصالح اليهود فى فلسطين فى رد الفعل السلبى للرئيس الأميريكى روزفلت عام ١٩٣٩ فى احتجاجه على الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية فى ١٧ مايو ١٩٣٩ * والذى عارضته الدوائر الصهيونية فى الولايات المتحدة [٥] فكان أن بعث روزفلت برسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها «أنه تلقى بفزع قرارات الحكومة البريطانية عن سياستها فى فلسطين وأن انطباعاته التلقائية هى أن الولايات المتحدة لايمكن أن توافق على الكتاب الأبيض [٦].

(*) وعد بلفور هذا جاء فى الرسالة التى بعث بها بلفور A.J. Balfour وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد Lord Rothshild رئيس الاتحاد الصهيونى البريطانى وعد فيها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين وكانت الرسالة مؤرخة فى ٢ نوفمبر ١٩١٧.

أنظر Elliot, Florence, Summerskill, Michael, Adictionary of Politics, op. cit. p. 31

1- Williams A. Willianms, (ed.) America and the Middle East, (N. Y. Rinehart co.)1959 p.41.

2- Congressional Record Vol Lxll,1922, p. 9799.

وكان الرئيس الأميريكى «وودرو ويلسون »..Woodrow Wilson قد اعلن من قبل عام ١٩١٨ تأييده الواضح لوعد بلفور ولإقامة «كومونولث يهودى» فى فلسطين.

انظر Voss, H.c, The Palestine Problem today, Israel its neighbours, (Boston, the Beacon Press, 1953) p. II.

3- U.S. F. R. 1938.

(*) عقد فى لندن مؤتمر فى الفترة ما بين ٧ فبراير إلى ١٥ مارس ١٩٣٩ اقترحت فيه الحكومة البريطانية خفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات واصدرت فى ١٧ مايو ١٩٣٩ كتابا أبيض يحدد مبادئ سياستها هذه فى فلسطين. وكان الكتاب الأبيض البريطانى فى الواقع محاولة لتهدئة العرب فى فلسطين فى المنطقة.

انظر النص الكامل فى Hurewitz, J. Diplomacy in the Middle East, Adocumentary Recocd 1914- 1956 (Vol II Princeton N . J. D. Van Norstand & Co., 1956 pp. 218 - 226

4- U. S. F. R. 1938, pp. 953 - 55

قد استعرض البيان تاريخ الاهتمام الأميريكى بتطور الوطن القومى لليهود فى فلسطين حتى عام ١٩٣٨ ثم أعرب البيان عن أمل الولايات المتحدة فى أن تقوم بريطانيا باطلاعها أولا بأول على المقترحات الخاصة بتعديل الانتداب فى فلسطين.

(٥) انظر رسائل وايزمان رئيس الوكالة اليهودية فى فلسطين إلى «لويس برانديز» Louis Brandeis (عضو مجلس شيوخ)، ومراسلات «برانديز» مع الخارجية الأميريكية U. S. F. R. 1939, Vol iv pp. 744 - 57

6- Ibid pp. 775- 778.

وفى ٢٢ مايو ١٩٣٩ أى بعد خمسة أيام فقط من رسالة روزفلت إلى الحكومة البريطانية قام خمسون من أعضاء الكونجرس والشيوخ بزيارة وزير الخارجية الأميريكى «كورديل هال» Cordell Hull وأعربوا عن رفضهم للكتاب الأبيض البريطانى وطالبوا البرلمان البريطانى برفضه (١).

وخلال الحربالعالمية الثانية نشط الأميريكيون الصهانية فى الدعوة إلى إنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين فقد اقرت المنظمة الأميريكية فى ١١ مايو ١٩٤٢ فى اجتماعها بمدينة نيويورك ماعرف بأسم برنامج بلتمور Biltmore لانشاء الدولة اليهودية (٢).

ولقد استجاب كثير من المشرعين فى الولايات المتحدة لقرارات موالية للصهونية. (٣) ففى فبراير ١٩٤٤ قدم إلى مجلس الكونجرس قرار موال للصهيونية يدعو إلى فتح أبواب فلسطين لعدد غير محدود من اليهود المهاجرين حتى يتمكن الشعب اليهودى فى النهاية من إعادة بناء فلسطين بوصفها كومونولث يهودى ديموقراطى. (٤) لكن التصويت على هذا القرار تأجل فى اللحظة الأخيرة على حد مايروى «لنسوفسكى» بسبب اعتراض «مارشال» رئيس هيئة أركان الحرب الأميريكية الذى كان يظن أن هذا القرار قد يضر بالمجهود الحربى للحلفاء (٥).

ولكن هذه الفترة من السياسة الخارجية الأميريكية تجاه المشكلة الفلسطينية كانت تتسم بالتناقض والتردد والذبذبة إبان ادارة الرئيس روزفلت خاصة خلال تلك السنة الانتخابية ١٩٤٤ التى رشح فيها نفسه على أساس برنامج ديمقراطى انتخابى يؤيد الهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين. وبرغم عدم صدور قرار من الكونجرس يؤيد برنامج روزفلت الذى يساند الهجرة والاستيطان «غير المحدود» فإن روزفلت كرر التزامه «بالكومونولث اليهودى» فى فلسطين فى رسالة إلى المؤتمر السنوى للمنظمة الصهيونية الأميركية فى نوفمبر ١٩٤٤قبل ثلاثة أسابيع من انتاخبه بوعده «أنه لو أعيد انتخابه فسوف يساعد على تحقيق ذلك الهدف» (٦).

وبرغم ذلك ففى فبراير ١٩٤٥ التقى الرئيس روزفلت مع الملك عبد العزيز ال سعود على متن القطعة البحرية الأميريكة كوينسى Quincy فى البحيرات المرة فى قناة السويس وهو طريق عودته من مؤتمر يالتا * وأكد له «أننى لن أتخذ أى إجراء بصفتى رئيسا للفرع التنفيذى للحكومة ينطوى على عداء للشعب العربى» (٧). ولكن هذا التأكيد الذى قدمه روزفلت للملك عبد العزيز ال سعود كان واضح التناقض لما بذله من وعود أثناء الانتخابات لليهود ولبرنامجه الديمقراطى الذى أعيد انتخابه بموجبه.

1- Ibid pp. 763-765.

(٢) انظر النص الكامل فى:
Hurewitz, op. cit pp. 234 - 235.

3- Lenszwoski, G. The Middle East in world affairs, Ithaca, N. Y, cornell University press 1958, p. 327.

(٤) انظر نص القرار فى:
Williams A. williams, op. cit. p. 41.

5- Lenszwoski, op. cit loc. cit.
وانظر أيضا تعليقات وزير الحرب الأميريكى آنئذ هنرى ستمسون Henry Stimson حول عدم تحبيذه إصدار هذا القرار بسبب عدد من الاحتجاجات العربية على مشروع القرار Williams A. Williams.P.42. فلقداحتجت معظم الدول العربية لدى وزارة الخارجية الأميريكية فى مارس ١٩٤٤ فاكدت الخارجية الأميريكية فى ١٣ مارس فى مذكرات للحكومتين المصرية واليمنية «أنه من وجهة نظر الحكومة الأميريكية لا يجب اتخاذ أى قرار يغير من الموقف الأساسى فى فلسطين حتى يحين الوقت الملائم وبالتشاور الكامل مع العرب واليهود. انظر: Hurewitz, Middle East Dilemmas, (N. Y. Harper Brothers) 1953 p. 131.

6 - Snetiisnger,Truman, the Jewish Vote and Creation of Israel (Stanford University Hoover institution press) (1974 pp. 19- 21).

(*)عقد المؤتمر ما بين ونستون تشرشل وجوزيف ستالين فى يالتا بشبه جزيرة القرم.

7- Snetsinger, op. cit, Loc. cit

وانظر رسالة روزفلت إلى الملك عبد العزيز فى:

Dept. of State Bulletin, Oct. 21, 1945 p. 623.

وفضلا عن ذلك ففى ١٦ مارس ١٩٤٥ كتب روزوفلت للحاخام «ستيفن وايز» stephen Wise يكرر التزامه بالبرنامج الديمقراطى قائلا «إننى لم أغير موقفى» (١).

وجاء الرئيس «هارى ترومان» بعد وفاة روزوفلت فى إبريل ١٩٤٥ ليضع حدا للتردد الذى شاب سياسة الولايات المتحدة ويضعها فى موضع المؤيد الحاسم للبرنامج الصهيونى وليستجيب للضغوط الصهيونية، وليبدأ بدوره فى ممارسة الضغوط على بريطانيا بالنسبة لفلسطين. وهذا الدور الأميريكى كما يقول «ناداف سافران» كان حاسما فى الضغط على بريطانيا وإرغامها على وضع قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حيث كان التأييد الأميريكى حاسما فى الفوز بقرار لصالح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود (٢).

بل أن ترومان وبعد مشورة وزارة الخرجية الأميريكية كتب إلى «كلمينت أتلى» Clement Atlee رئيس وزارة بريطانيا نداء فى ٣١ أغسطس ١٩٤٥ يحث فيه بريطانيا على السماح بالهجرة الفورية لمائة الف يهودى إلى فلسطين، لكن رد الفعل كان اقتراح إنشاء لجنة تحقيق انجلو أميريكية لدراسة الموقف فى فلسطين بما فى ذلك الهجرة اليهودية ووافق ترومان على الاقتراح وقد قامت اللجنة المؤلفة من ٦ أميريكين و ٦بريطانيين بتقصى الحقائق فى فلسطين وفى مخيمات اليهود فى أوروبا لمدة ٤ شهور وصدر تقرير اللجنة فى أول مايو ١٩٤٦ يعرب عن القلق من أن معظم أحياء اليهود فى أوروبا يعيشون فى ظروف من البؤس فى مواقع معسكرات الاعتقال، وأوصى التقرير بأن توافق الحكومة البريطانية على الفور على هجرة ١٠٠,٠٠٠ من اليهود إلى فلسطين، أما بالنسبة لفلسطين نفسها فإن اللجنة اقترحت وصاية الأمم المتحدة للإعداد لاستقلال دولة موحدة ثنائية القومية بحيث يمكن التوفيق فيها بين امال اليهود والعرب دون خشية طرف من سيطرة طرف آخر (٣).

ورفضت الحكومة البريطانية اقتراح اللجنة بالسماح بالهجرة على نطاق واسع ولم تتخذ أى إجراءات فى هذه التوصيات، ثم اقترحت لجنة موريسون جرادى Morrison - Grady يوليو ١٩٤٦ تشكيل اتحاد عربى يهودى فى فلسطين (٤) لكن هذا الاقتراح أيضا كان مصيره الإهمال. وأصبح ترومان يخضع لضغوط فى الداخل، ففى يوم ٤ أكتوبر ١٩٤٦ وهو يوم الغفران أقدس الأعياد اليهودية وقبل شهر من انتخابات الكونجرس دعا ترومان إلى إنشاء دولة يهودية قادرة على البقاء فى فلسطين، وكان «ترومان» قد تلقى قبل ذلك بوقت قصير معلومات تفيد أن يهود مدينة نيويورك سوف ينتقلون من صفوف الحزب الديموقراطى إلى الحزب الجمهورى فى انتخابات الكونجرس القادمة مالم يتخذ خطوة حاسمة وأن الحاكم الجمهورى لولاية نيويورك «توماس ديوى» Thomas Dewey المرشح الجمهورى للحزب عام ١٩٤٤ والمنافس خلال عام ١٩٤٨ يعد للأدلاء ببيان السماح بدخول بضعة الاف من يهود أوروبا إلى فلسطين (٥).

---

1 - Snetstinger, op. cit, loc. cit.

2 - Safran, Nadav, the United States and Israel (Cambridge, Mass., Harvard University Press) 1963 pp. 3 - 4.

(٣) انظر نص تقرير اللجنة فى :

Adecade of American foreign policy, Basic Documents1941- 1949, Washington 1950, pp. 811 - 815.

4 - The political History of palestine under British administration, British information Service N. Y. 1948 p. 36

5 - Shulzinger, D. Robert, American diplomacy in the Twentieth century (N. Y. Oxford University press) p. 216. Sneisinger, op. cit. pp. 22 - 24,42.

ثانيا: الموقف الأميريكى من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم ١٩٤٧ حتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨:

وإزاء إحساس بريطانيا بعدم قدرتها سواء للوساطة لفرض حل فى فلسطين لخضوعها للضغط الأميريكى الرسمى أم لاختلافها مع العرب والصهاينة ولمواجهتها الاضطرابات المتزايدة فى الأقليم الخاضع للانتداب، فقد طلبت فى ١٢ أبريل ١٩٤٧ من السكرتير العام للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العامة لأصدار توصية خاصة بالمشكلة الفلسطينية (١).

وقد قررت الجمعية العامة فى دورتها الخاصةما بين ٢٨ أبريل و١٥ مايو ١٩٤٧ إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة معينة بفلسطين تسمى «لجنة فلسطين» الخاصة لدراسة المشكلة (٢) U.N. Special Committee on Palestine وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة فى ٣ سبتمبر أوصت فيه الأغلبية بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية (٣).

وفى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة بالتصويت (٣٣ صوت مقابل ١٣ صوت) مع امتناع عشرة دول وغياب دولة على قرار التقسيم، وفاز الصهاينة بأعظم انتصار، ولكن كانت لاتزال أمامهم عقبات أمام ولادة الدولة اليهودية (٤) ويقول «سافران» لم تقف الولايات المتحدة فحسب إلى جانب فوز التقسيم لكنها فى اللحظات الحاسمة قبل القرار ألقت بكل ثقلها فى جهود لحشد الأصوات المطلوبة وبدون هذا الجهد لكن من المشكوك فيه الحصول قرار التقسيم على أغلبية الثلثين المطلوبة من الجعية العامة (٥).

وقد أدى قرار العامة إلى تجديد العنف فى الشرق الأوسط ففى ٣٠ نوفمبر حدثت أعمال عنف فى المنطقة احتجاجا على قرار التقسيم ووقعت هجمات على المنشآت الأميريكية فى سوريا ولبنان (٦).

---

1 - New York Times, feb. 26, 1947 p 1, Glubb, John, Britain and the Arabs, (London, Hadder & Stoughton) 1959 pp. 283.

2 - Leonard, Larry L., The United Nations and Palestine (International Conciliation)October 1949. p. 630.

٣ - انظر توصيات اللجنة فى تقريرها.

Dept. of State Bulletin Sept. 21, 1947 p. 546.

4 - U.S. F. R. 1947, vol vp. 1291.

5- Safran, op. p. 35.

وللوقوف على تفاصيل الضغوط الصهيونية والأميريكية الرسمية على اعضاء الأمم المتحدة خاصة دول امريكا اللتينية للتصويت لصالح قرار التقسيم انظر: Roosevelt, kermit, the partition of palestine, Alesson in pressure, Middle East journal, 1948 pp. 1 - 16 وقد نشر ايفان ويلسون Evan Wilson عام ١٩٧٩ وهو أحد مسؤولى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية وتنصلها بمدينة القدس فى ذلك الوقت مؤلفا هاما عن قرار الاعتراف الأميريكى باسرائيل خاصة الفترة ما بين عام ١٩٤٢ - ١٩٤٨ وموقف إدارة ترومان بالتحديد خلال اتخاذ قرار تقسيم فلسطين. انظر:

Wilson, Evan, Decision on palestine, How the U. S Came to recognize Israel pp. 107 - 128, 129 - 149

Hoover institution press, stanford unversity, california, 1969

كما كتب الفريد ليلنتال Alfred Lilienthal فصلا هاما عن دور ترومان والتاثير الصهيونى فى نشأة دولة إسرائيل وقرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم الأعتراف فى ١٤ مايو ١٩٤٨ فى كتابه:

The Zionist Connection, what price Israel Dodd, Mead & Co. N. Y 1978 pp. 46 - 100.

حتى صدور قرار التقسيم.

كما ان وثائق الخارجية الأميريكية لعام ١٩٤٧ تغطى الموضوع بالتفصيل.

U.S.F.r Vol Washington 1947, pp. 999 - 1328

6- U. S. F. R. Vol V. pp. 1292 -1328.

هذه الاضطرابات التى نشبت فى أعقاب قرار التقسيم وأحتمال إرسال قوات أميريكية الى فلسطين لتنفيذ القرار أثار أرتباك صناع السياسة الأميريكية مما أثار قلق «فورستال» Forrestal وزير الدفاع الأميريكى وأصر على عدم استخدام القوة الأميريكية لتنفيذ قرار التقسيم (١).

وبذلك وافق الرئيس ترومان على طلب من وزارة الخارجية لفرض حظر على السلاح والعتاد الموجه للأستخدام فى فلسطين أو الدول المجاورة وأن يستمر الحظر حتى يتضح الموقف فى فلسطين (٢) ومع أن احتمال إرسال قوات أميريكية لتنفيذ قرار التقسم ظل بعيدا، فإن شبح الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط ظل يطارد المسئولين فى الحكومة وفى ٦ ديسمبر ١٩٤٧ أخبر فورستال وزير الدفاع الأميريكى ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانى «أخشى ما تخشاه السلطات العسكرية الأميريكية هو وجود قوة روسية فى فلسطين(٣).

كما أن القنصل الأميريكى فى القدس روبرت ماكاتى Robert Macatee كتب فى تقريره لوزارة الخارجية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ يقول «إن العرب يشعرون أنه لو أرسلت الولايات المتحدة قوات للحفاظ على القانون والنظام ولتنفيذ التقسيم، فإن القوات الروسية أو السوفيتية سوف ترسل إلى الشرق الأوسط ويأمل العرب أن تساعد هذه المشكلة فى أن تعارض الولايات المتحدة التدخل العسكرى للأمم المتحدة فى فلسطين (٤).

وعلى ذلك بانتهاء عام ١٩٤٧ ظل الموقف فى فلسطين يتدهور واستمر تصاعد العنف، وكان واضحا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتخذ موقفا حاسما بطريقة أو بأخرى بالنسبة لتنفيذ قرار التقسيم أو أن تبحث عن حل بديل إذا ما رأت الأمم المتحدة أنه لايمكن تنفيذ التقسيم * .

وعلى أى حال فقد استمرت الضغوط على ترومان إذ كان عام ١٩٤٨ عاما انتخابيا فى محاولة صياغة سياسية بفلسطين تحقق مصالح اليهود وتحاول فى الوقت نفسه الحفاظ على المصالح الأمنية الأميريكية فى المنطقة. وقصارى القول أن الصهاينة خلال عام ١٩٤٧ أحرزوا أعظم انتصاراتهم من خلال التأييد الأميريكى التام لإقامة دولة خاصة بهم، وخلال عام ١٩٤٧ كان الرئيس ترومان ومستشاره والكونجرس خاضعين لضغوط قوية لحل مشكلة فلسطين بما يلبى المطالب اليهودية فى إنشاء دولة لهم وسواسن خلال المؤتمرات الحكومية أم الضغوط السياسية أم النداءات المباشرة للرئيس، فقد تمكن الصهاينة من دفع قضيتهم إلى قلب الكيان السياسى الأميركى خاصة من خلال اتصالاتهم الشخصية المباشرة مع الرئيس ترومان. لكن مشكلة تنفيذ قرار التقسيم ظلت تفرض نفسها على الخارجية الأميريكية.

1- Millis, Walter, (ed.) The forrestal Diaries, N. Y., Vicking press, 1951, p. 346.

2 - U. S. F. R. 1947 vol v pp. 1300 - 1301.

3 - U. S. F. R. 1947 Vol v. pp 1315 - 1316.

4- Ipid pp. 1322 - 1328.

(*) كانت لجنة فلسطين التى انشأتها الأمم المتحدة لتنفيذ قرار التقسيم قد عجزت عن أداء مهمتها وفى ١٦ فبراير ١٩٤٨ اوصى مجلس الأمن انه ما لم توضع قوة عسكرية كافية تحت تصرفها فإن اللجنة لن تستطيع تنفيذ مهمتها، ولظروف الحرب الباردة فى أوروبا وتحذيرات وزارة الخارجية الأميريكية من دفع العرب إلى المعسكر السوفيتى استبعدت إدارة ترومان ادخال قوات أميريكية إلى فلسطين لتنفيذ القرار الخاص بالتقسيم.
انظر : Snetsinger, op. cit. pp. 84 - 85.

ففى مطلع يناير ١٩٤٨ وضعت هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأميريكية تقييما للموقف الأميريكى بالنسبة لفلسطين أخذة فى الاعتبار المصالح الأميريكية فى البحر المتوسط والشرق الأدنى وفى ضوء توجيه الجمعية العامة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر (١).

وكان تحليل هيئة التخطيط السياسى ينطلق من أن فلسطين تحتل موقعا جغرافيا له مكانة استراتيجية عظمى بالنسبة للولايات المتحدة، إذ ترجع أهميتها للسيطرة على الطرف الشرقى للبحر المتوسط وقناة السويس وباعتبارها المخرج لبترول الشرق الأوسط ومن ثم أهميتها لأمن الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أنها مركز لعدد من التيارات السياسية الهامة المتداخلة، كما لابد وأن أحداث فلسطين سوف تنعكس فى عدة اتجاهات، خاصة إزاء الضغط السوفيتى على هوامش المنطقة والتسلل إليها، فضلا عن الخلافات العميقة التى تستعصى على الحل بين العرب واليهود فى فلسطين، فإن الخطر جسيم فى أن تتحول المنطقة إلى مصدر للقلاقل والاضطرابات الخطيرة بما يمكن الاتحاد السوفيتى من استغلالها مالم يتسن التوصل إلى حلول عملية.

ويؤكد تحليل هيئة التخطيط السياسى للموقف الأميريكى أنه بدون قيادة الولايات المتحدة وضغوطها خلال مناقشة الأمم المتحدة لمسألة فلسطين لما أمكن الحصول على أغلبية * الثلثين فى الجمعية العامة لخطة التقسيم، ومن ثم فقد تولد اعتقاد أنه تقع على الولايات المتحدة مسؤولية ثقيلة لضمان نجاح خطة التقسيم (٢).

وتشير تقديرات هيئة التخطيط السياسى إلى أنه لم يمكن ثمة سبيل لتنفيذ خطة التقسيم إلا بالقوة من الأمم المتحدة أو بمساعدة مادية ومالية هائلة من الولايات المتحدة لليهود فى فلسطين مما سوف يثير العداء المتأصل ضد الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى والعربى لسنوات طويلة ومما يؤثر على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

وبرغم إقرار خطة التقسيم فى الجمعية العامة كانت الخارجية الأميريكية تدرك عدم النص على طريقة التنفيذ، بالإضافة إلى الشكوك التى تحيط بقانونية قرار الجمعية العامة ثم موقف الدول العربية الرافض للخطة مما أدى إلى بداية ظهور تفكير فى الحاجة لإعادة النظر فى الموقف من التقسيم لتجنب الاضرار بالمصالح الأميريكية ونشوء مواقف عدائية للولايات المتحدة (٣).

ومعنى ذلك أن إدراك الخارجية الأميريكة كان جاداً لمخاطر تنفيذ خطة التقسيم بالقوة إلى درجة دفعت بحث أتخاذ موقف جديد من قضية فلسطين حيث كانت الخيارات المطروحة أمام السياسة الأميريكة لتنفيذ الخطة (٤).

١ ـ إما حرب تشنها الدول العربية ضد الدولة اليهودية.

1- Report by the policy planning staff of the United States with respect to palestine pps/ 19 - Washington jan. 1948 U. S. F. R. 1984 vol v. 1948. pp. 546 - 554.

(*) وانظر أيضا فى تنفيذ خطة التقسيم مذكرة ماكلنتوك إلى مدير إدارة الشؤون السياسية الخاصة بالخارجية الأميريكية

Memo by Ropert Mc Clintock to the Director of the office of special political affairs (Rusk) secret, Washington, sub. problem of enforcing partition on palestine jan. 14, 1948.

2- Ibid. p. 541.

(٣) وانظر: محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل ١٩٤٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ١٣ ـ ١٤.

(٤) انظر مذكرة إدارة الشرق الأدنى حول تقسيم فلسطين وأمن الولايات المتحدة فى يناير ١٩٤٨:

Memo py Mr. Samuel C. kopper of the office of near eastern affairs, top secret, the partition of palestine and the United States security. Washington, Jan, 27, 1948 U. S. F. R 1948. vol v p. 563.

٢ ـ وإما حرب تشنها الأمم المتحدة ضد العرب فى فلسطين والدول العربية وهذا بالضرورة يؤثر على المصالح الأميريكية لسببين:

(أ) حتمية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى أى قوة دولية ترسل إلى فلسطين .

(ب) وخسارة أميركا لصداقة العرب وهى شرط أساسى لاستخدام الشرق الأوسط كمركز استراتيجى لقوات الولايات المتحدة.

لذلك فقد فكرت الخارجية الأميريكية فى صيغة جديدة هى صيغة الوصاية لتحل محل الانتداب لحين التوصل لحل بين العرب واليهود [١] ، ولذلك فقد وضعت هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية تقديرا جديدا للموقف يوصى بإحالة المسألة للتحكيم أو التوفيق وعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث الوصاية الدولية على فلسطين أو إقامة دولة اتحادية على أن تكون الوصاية الدولية من ثلاث دول هى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أو وصاية ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو وصاية الأمم المتحدة.

يمكن القول إذن أن تصور الخارجية الأميريكية سواء على مستوى التخطيط السياسى أو على مستوى إدارة الأدنى أو إدارة الأمم المتحدة كانت كلها تتحسب لمواجهة مشكلة حتمية دعم ومساندة اليهود فى فلسطين ومن ثم مواجهة العداء العربى والخسارة الاستراتيجية المترتبة على ذلك فى الشرق الأوسط [٢] مما دفعها إلى التحذير من خطورة الاستمرار فى دعم أو تنفيذ خطة التقسيم وأوصت بتعديل السياسة الأميريكية تجاه فلسطين حتى لا تتورط الولايات المتحدة فى تحمل المسؤولية العسكرية لحماية السكان اليهود ومواجهة العداء الصريح من العالم العربى [٣].

إلا أن الرئيس ترومان من خلال مستشاره الخاص «كلارك كليفورد» Clark Clifford كان يرى رأيا آخر وهو الاستمرار فى تأييد خطة التقسيم ومساندة الولايات المتحدة لها بكل وسيلة من خلال عدة سبل مثل ممارسة الضغط على الدول العربية لقبول التقسيم ، واتهام الدول العربية بالعدوان وتحريك مجلس الأمن لاتهام العرب بتهديد السلم والأمن الدوليين، وأن تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قوة أمن دولية فى فلسطين. ويدافع (كليفورد) مستشار (ترومان) بحرارة عن خطة التقسيم واتفاقها مع المصالح الاستراتيجية الأميريكية ويقترح على الرئيس ترومان التأييد القوى لقرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين باعتباره السياسة الوحيدة فى مصلحة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وذلك:

(١) **لارتباط الأمن الأميريكى بالسلام فى فلسطين:** إذ أن الأمن الأميريكى ومصلحتنا فى نفط الشرق الأوسط تعتمد على السلام فى فلسطين، كما أن فشل الأمم المتحدة فى تنفيذ خطة تقسيم فلسطين سوف يؤدى للحرب بين العرب واليهود ويعتمد السلام فى فلسطين على إجراء قوى من جانب الأمم المتحدة وهو أمر لا يتحقق بدون قيادة أميريكية [٤].

---

(١) انظر مشروع مدير إدارة الأمم المتحدة (راسك) Rusk بالخارجية المرفوعة إلى لافيت Lovett حول التغير نحو موقف جديد تجاه فلسطين:

Draft Memo by the Director of the office U. N affairs (RUSK) to the under secretary of state (Lovett), top seceret, Washington.

وانظر أيضا المذكرة الشاملة عن تطور الموقف الأميريكى واحتمالات وبدائل العمل المتاحة أمامه، أعدتها هيئة التخطيط السياسى:

(٢) انظر ملفات هيئة التخطيط السياسى pps/ files lot 64 D 563.

Report by the policy planning staff, top secret pp. 5/ 23, Review of current trends in U. S foreign policy in palestine and Middle East, Ibid p. 655.

(٣) وانظر كذلك تقرير وكالة المخابرات المركزية فى ٢٨ فبراير ١٩٤٨ فى:

C. IA. files Report by the Central Intelligence Agency secret C. R. E. - 48, Washington fab. 28, possible developments in palestine

(٤) انظر مذكرة كليفورد عن البرنامج المقترح للمشكلة الفلسطينية فى:

Clifford papers, Memo by the president special counsel (Clifford) Washinton, March 6, 1948, problem U. S. F. R. 1948 Vol V, pp. 687 - 687 - 696.

(٢) **الامن الامريكى والتغلغل السوفيتى فى الشرق الاوسط:** فتخلى الأمم المتحدة عن فلسطين يخلق فراغا عسكريا فور انسحاب بريطانيا فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وما لم تنفذ الأمم المتحدة قرارها فقد تتدخل روسيا من جانب واحد تحت ستار الحفاظ على السلم الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

(٣) **ارتباط الأمن الامريكى بالنفط فى الشرق الأوسط:** فالدول العربية سوف تستمر فى بيع البترول وهى تحتاج للولايات المتحدة بأكثر مما تحتاجها الولايات المتحدة ولاسبيل لحصولها على الدولارات الأميريكية إلا من الولايات المتحدة وهذه الدول العربية تقدم على الانتحار - كما يقول كليفورد فى توصياته للرئيس ترومان - لو أخذت الاتجاة الروسى.

(٤) **الأمن الاميريكى وفلسطين اليهودية:** إن فلسطين اليهودية ذات توجه قوى نحو الولايات المتحدة وهى بعيدة عن روسيا وسوف تظل كذلك.

(٥) **الأمن الاميريكى وقرار الامم المتحدة عن فلسطين:** فانهيار قرار التقسيم تحت إصرار وضغوط الولايات المتحدة سوف يسبب خسارة فادحة لمكانة اميريكا وقيادتها المعنوية فى العالم، وإن رفض العرب للتقسيم لا يعتبر تحديا للأمم المتحدة بقدر ما هو تحد للولايات المتحدة.

ويركز (كليفورد) مستشار (ترومان) توصياته فيما يسميه بالبرنامج المقترح للمشكلة الفليسطينية بقوله «إن المصلحة الذاتية الأميريكية والأمن العسكرى الأمريكى والمصالح النفطية الأميريكية فى الشرق الأوسط، والمكانة الأمريكية فى الشؤون الدولية، كل ذلك يستوجب التنفيذ الفعال لقرار تقسيم فلسطين وان أكثر الطرق فعالية لمنع التغلغل الروسى فى الشرق الأوسط وحماية المصالح النفطية الأمريكية هو أن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة الفورية فى مجلس الأمن لتنفيذ قرار التقسيم الذى أقرته الجمعية العامة [١].

وحدث بالفعل ما كانت تخشاه الخارجية الأمريكية، فقد انفجرت الاضطرابات فى فلسطين وارتاعت الأمم المتحدة لأعمال العنف التى اثارتها توصياتها (بتقسيم فلسطين) فانعقد مجلس الأمن فى ١٥ مارس ١٩٤٨ للنظر فى الحالة وأبلغ مندوب الولايات المتحدة المجلس بأنه طالما اتضح أن قرار الجمعية العامة لا يمكن تنفيذه بالوسائل السليمة * وبما أن المجلس ليس مستعدا لتنفيذه، فينبغى على المجلس أن يوصى بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية وعليه كذلك أن يطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة وعليه بانتظار انعقاد الدورة الخاصة، أن يصدر تعليماته إلى لجنة فلسطين لتعليق مساعيها فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم[٢].

وكان الوفد الأمريكى فى مجلس الأمن وراء اصدار قراراته رقمى ٤٣ فى أول إبريل ١٩٤٨ (مستند S / 7141) عن ازدياد العنف والاضطراب ودعوة للهدنة وقراره رقم ٤٤ فى أول إبريل ١٩٤٨ وهو الجزء الثانى من القرار فى المستند (S / 71411) بالدعوة لدورة طارئة خاصة للجمعية العامة لبحث المشكلة الفلسطينية.

---

1 - Ibid p. 696.

(٢) محمود متولي، المصدر السابق ، ص ١٤.

وكان مجلس الأمن قد فشل فى ٥ مارس ١٩٤٨ فى اعتماد مشروع قرار اميريكي بقبول قرار الجمعية العامة كأساس لعمل المجلس .

US. F.R. Vol V, 1948, Ibid P. 696.

وقد طرح وارين اوستن Warren Austin المندوب الأمريكى موقف الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة فى اللجنة الأولى فطالب باقرار الهدنة فى فلسطين وإقامة نظام للوصاية [١] وطرح مشروع خطة الوصاية كورقة عمل كما طلب ممثل الولايات المتحدة فى مشروع قرار امام اللجنة الأولى فى ٢١ ابريل إحالة ورقة العمل لدراستها فى اللجنة الرابعة (الخاصة بالوصايه) [٢].

وقد جرت اتصالات بين الوفدين المصرى والأميريكى (دين راسك مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأمريكية) وبين الدكتور محمود فوزى رئيس الوفد المصرى فى ٢٠ إبريل ١٩٤٨ اقترح فيها المندوب الأميريكى على الدكتور فوزى انضمام مصر إلى القوة الدولية المقترح ارسالها إلى فلسطين لتطبيق نظام الوصاية الدولية، لكن الدكتور فوزى تحفظ * على هذا الاقتراح [٣].

لكن الدورة الخاصة للجمعية العامة لم تستطع التوصل إلى ما يسعى إليه الوفد الأميريكى حول اقتراح نظام الوصايا فى الوقت الذى تتصاعد فيه اعمال العنف وانشطة الاشتباكات فى فلسطين مما دفع الوفد الأمريكى للتحرك فى اتجاه محدد فى مجلس الأمن يدعو لوقف العنف وأنشطة الاشتباكات والارهاب والتخريب (قرار مجلس الأمن ٤٦ فى ١٧ ابريل ١٩٤٨ (S / 723) ورقم ٤٨ فى ٢٣ ابريل ١٩٤٨ لإقامة لجنة الهدنة (S / 727) [٤].

وقد أكدت الولايات المتحدة هذا الهدف المحدد فى اتصال بين ممثل الولايات المتحدة وارين أوستن Warren Austin وبين محمود فوزى فى ٣ مايو ١٩٤٨ مؤكدا له أن الهدف الرئيسى للولايات المتحدة هو تحقيق الهدنة[٥].

وقد تاكد ذلك من موافقة الرئيس ترومان على خطةعاجلة ينفذها الوفد الأميريكى فى الأمم المتحدة [٦]، وتتمثل هذه الخطة فى الوقف الفورى غير المشروط للاشتباكات لمدة عشرة أيام تبدأ فى الخامس من مايو كما كتب المستشار القانونى للوفد الأمريكى جون هورنر John Horner مذكرة فى ٤ مايو ١٩٤٨ يطرح فيها أن التفكير الحالى أصبح يقتصر على مجرد إقرار هدنة فى كل فلسطين [٧].

---

(١) انظر:

General Assmbly 11 / ss, Annex P. 12

2 - Ibid P. 12

وقد ورد نص مشروع القرار فى مستندات الجمعية العامة G.A 11 / ss , Anne P.31

(٣) انظر مذكرة حديث راسك مع فوزي فى :

Memo of convesation by MR Dean Rusk of the U.S delegation. Secrt, N.Y. April 20, 1984 U.SF.R VO. V, 1948 PP. 837

(*) لعل السبب في رفض مصر انها احست أن انزلاقها في الانضمام إلي القوة الدولية الخاصة بالوصاية يعتبر من جانبها اعترافا بقرار التقسيم الذى رفضته ويعتبر تخليا عن القضية الفلسطينية وهو مالم يكن يجرؤ سياسى مصرى على نهجه. هذا بالاضافة إلى ان الفكرة ذاتها لم تكن قابلة للتطبيق الجدي ولن يستفيد من ورائها إلا الصهاينة.

4- Security Council official records 3 rd Year, 1948. PP. 13 -31

(٥) مقابلة (اوستن) ممثل الولايات المتحدة مع محمود فوزى فى :

TheU.S. representaive at the U.N. (Austin) to the seretaary of state, top secret, N.y May 3, 1948 U.S.F. R. vol v, 1948 PP. 886 - 887

(٦) رسالة وزير الخارجة الأميركية إلي السفارة الأمريكية في لندن

The secrteary of state to the embassy in U.K. top secret, U.S. govr. urdent may 3, 1948 ibid p. 891

7- Memo by John Horner, Secret. N.Y. May 4, 1948, Future of paiestine, ibit. 898

كان الموقف التكتيكى - إن جاز التعبير - للولايات المتحدة هو العمل بكل السبل لتحقيق الهدوء فى فلسطين فى ضوء تصاعد العنف بينما كان الموقف الأساسى الاستراتيجى أيضا - هو أن الاعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة من البداية وأن اقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمى وأنها سوف تتم عن قريب، كما أنه لابد من الأعتراف بهذة الدولة (١) .

وفى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ انتهى الانتداب رسميا على فلسطين، وكانت بريطانيا قد أكدت أنها ستجلو رسميا عن فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وفى نفس التاريخ أعلن المجلس الوطنى اليهودى وجود دولة اسرائيل، وبعد إحدى عشر دقيقة أعلن الرئيس ترومان اعترافه بوجود تلك الدولة على سبيل الأمر الواقع وأنه يعاهد نفسه على شد أزر اسرائيل حتى تصبح بلدا كبيرا (٢).

يجدر القول هنا أن السياسة الخارجية الأمريكية فى قرارها بالعتراف الواقعى باسرائيل كانت تخضع لمؤثرات سياسية داخلية خاصة ازاء حملة صعبة لاعادة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨ وقد أصبح ترومان شديد التأثر بالأمريكيين الصهاينة الذين كان هدفهم الأول حث الولايات المتحدة على الأعتراف بالدولة اليهودية فوراعلانها كما أن مستشارى ترومان أوصوا بقوة بتأييد الاعتراف محذرين من أن الجمهوريين سوف يستغلون الموقف.

بل أن حاييم وايزمان رئيس الاتحاد الصهيونى العالمى كتب لترومان فى ١٣ مايو ١٩٤٨، «أنه يرى من الملائم بصفة خاصة أن تكون أعظم ديمقراطية موجودة هى أول من يرحب بأحدث الدول التى تنضم إلى مجتمع الأمم» وفى الساعة ٦,١١ دقيقة من مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ أى بعد إحدى عشرة دقيقة فقط من إنتهاء الانتداب البريطانى وعشرة دقائق من إعلان وجود إسرائيل، أعلن البيت الأبيض هذا الاعتراف الواقعى بالدولة الجديدة وبالحكومة المؤقتة (٣). وفى نفس ذلك اليوم بدأت أولى الحروب العربية الاسرائيلية.

وبالنسبة لدور مبدأ حق تقرير المصير فى صياغة السياسة الأمريكية بالنسبة لفلسطين خلال الفترة السابقة على إنشاء اسرائيل فقد تحدث «اتشيسون» وكيل وزارة الخارجية فى ظل ادارة ترومان منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٧ ثم وزير الخارجية منذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣ فى مذكراته عن معارضته لانشاء دولة اسرائيل بقوله «أننى لم اشارك الرئيس ترومان رأيه فى حل مشكلة فلسطين إزاء المحنة الضاغطة للأعداد الهائلة من اليهود النازحين من أوروبا الشرقية لأن العدد الذى يمكن أن تستوعبة فلسطين العربية دون خلق مشكلة سياسية خطيرة سوف يكون عددا قليلا، كما أن تحويل البلاد إلى دولة يهودية قادرة على استيعاب مليون أو

---

(١) كانت هذه بالتحديد هى توصيات (كليفورد) المستشار الخاص للرئيس ترومان فى ٤ مايو ١٩٤٨، انظر اجتماع الرئيس ترومان مع وزير الخارجية ومستشاره الخاص (كليفورد) ومستشاري الخارجية الأمريكية من اقسام الشرق الأدنى والأمم المتحدة واصرار كليفورد على المبادرة بالاعتراف.
Ibid PP. 744, 906
انظر

(٢) محمود متولي، المصدر السابق، ص ١٦، وانظر أيضا رسالة وزير الخارجية الأمريكية إلى الياهو ابشتاين ELIAHU EPSTEIN في واشنطن في ١٤ مايو ١٩٤٨ يخطره بتسليم خطاب ١٤ مايو ١٩٤٨ الساعة ٦,١١ بتوقيت واشنطن وأن الرئيس الأمريكى أصدر بيان يعترف فيه اعترافا واقعيا بالدولة الجديدة فى اسرائيل:

The secretary of stae to MR Eliahu Epstein at Washington may 14, 1948, U. S.F. R. vol v, 1948 p.992.

3- snetsinger, op. cipp. 104- 111 Khoury, Fred The Arab - Israeli dilemma (Syracuse University press) 1968 PP.58- 60- 63.

أكثر من المهاجرين من شأنه أن يثير مشكلة سياسية خطيرة ولا يهدد المصالح الأمريكية فحسب بل والمصالح الغربية كلها فى الشرق الأوسط» [١].

أما الرئيس ترومان فقد كان عن وعى أو عن غير وعى يربط بين مبدأ حق تقرير المصير والقضية الصهيونية برغم وجود اغلبية عربية كبيرة فى فلسطين إلى ما بعد انشاء دولة اسرائيل على نحو ما جاء فى مذكراته التى تقول «اننى أدرك تماما عداء العرب لاستيطان اليهود فى فلسطين ولكن شأنى شأن كثير من الأمريكيين قد افزعتنى محنة اليهود فى أوروبا، كما أن وعد بلفور الذى وعد اليهود بفرصة لاعادة إقامة وطن قومى فى فلسطين كان يبدو لى دائما متفقا مع السياسات النبيلة «لوودرو ويلسون» ولاسيما مبدأ تقرير المصير[٢].

ومهما كان تفكير ترومان فقد اعتبر بعد ذلك «الأب الروحى» Patron Father لتأسيس دولة أسرائيل وحين زار الحاخام الأكبر لاسرائيل ترومان فى البيت الأبيض عام ١٩٤٩ يقال إنه قال للرئيس ترومان» لقد وضعك الرب فى رحم أمك حتى تكون أداة لمولد اسرائيل من جديد بعد ألفى سنة» [٣].

وفى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ دخلت سبعة جيوش عربية إلى أرض فلسطين هى : مصر ـ شرق الاردن ـ اليمن العراق ـ السعودية ـ سوريا ـ لبنان، وبدأت فى تاريخ المنطقة ما عرف باسم حرب فلسطين الأولى ولم تلبث الولايات المتحدة أن بدأت بذل جهودها لوقف الاشتباكات بين الاطراف المتحاربة، وكانت الجمعية العامة فى اليوم السابق ١٤ مايو ١٩٤٨ قد أصدرت قرارا يدعو لتعيين وسيط دولى للمساعدة فى التوصل لهدنة فى إطار تحقيق تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية [٤].

1- Acheson, Dean, Present at the creation (M.U.W.W.norton& Co. Inc) 1969 p.169

2- Truman, s.harry,memoris, op. cit. p.133.

3- Snetsinger op.cit.p.135.

4- U.S.F.R. 1948 vol v par II pp. 994 - 995, memo of conpersation by secretary of state top secret amay 12, 1948, pp .972- 976.

وانظر ايضا بيان (كليفورد) مستشار الرئيس بعد الاجتماع، فى نفس المصدر، ص ٩٧٧.

ثالثا: الموقف الأميريكى منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة الامة فى فيراير ١٩٤٩

قد قام السكرتير العام للأمم المتحدة تريجفى لى Lie بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية الأميريكى فى ١٦ مايو ١٩٤٨ يخطره فيها برسالة الحكومة المصرية فى ١٥مايو عن دخول الجيش المصرى إلى فلسيطن ومطالبة أمريكا باتخاذ موقف عاجل فى مجلس الأمن [١]. وكان الموقف الأميريكى يتحرك أساساً فى مجلس الأمن لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هى وقف إطلاق النار ووقف الاشتباكات ومنع دخول المسلحين [٢].

وفى الثانى والعشرين من مايو ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على قرار يدعو فيه لوقف إطلاق النار وبدأت الهدنة الأولى فى ١١ / ٦ / ١٩٤٨ [٣]. والواقع انه مع بداية أول هدنة بدأت تتضح معالم محددة للموقف الأميريكى تجاه النزاع المسلح من خلال عملها فى مجلس الأمن والوسيط الدولى برنادوت، ثم (بانش) ثم من خلال اتصالات مع ممثلى مصر وإسرائيل.

لقد كانت فترة الهدنة الأولى ذات أهمية حيوية للمجهود اليهودى للحفاظ على دولتهم التى أعلنوها فاستغلوا الهدنة لدعم خطوط إمدادهم وإتاحة الفرصة لألتقاط الأنفاس لهم لإعادة تجميع قواتهم، وفى التاسع والعشرين من مايو صدر توجيه من مجلس الأمن يدعو الأطراف لعدم ادخال قواتهم إلى فلسطين ودعوة حكومة (مصر) ضمن حكومات أخرى لوقف كافة الأعمال الحربية [٤].

---

(١) انظر رسالة السكرتير العام إلى وزير الخارجية الأميريكى:
The Secertary General of the U.N. to the U.S. representative (Austin) secret, May 16, 1948. Ibid. p. 1000.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية الأميريكية إلى الرئيس ترومان عن عناصر الموقف الأميركى فى مجلس الأمن، انظر:
Memo by the Dept. of state to president Truman, top secret, Washington 22May 1948 Ibid, p 1027.

وانظر كذلك قرار مجلس الأمن فى ٢٢ مايو ١٩٤٨:
S.C.O.R. 3 rd Year Res., p. 19.

(٣) راجع قبول الهدنة الأولى ١٩٤٨ المواقف بين اليهود والعرب فى أسرار ١٩٤٨، محمد فيصل عبدالمنعم، ص ص ٦٧٧ ـ ٦٨٠ ـ مصدر سابق
وقد تلخصت خطة الإسرائيليين خلال فترة الأسابيع الأربعة مدة الهدنة الأولى فى أمور ثلاثة: هى بذل اقصى إمكانيات لديهم لتحسين اوضاعهم الحربية من الوجهة التكتيكية استعدادا للمرحلة الثانية من العمليات مع جلب المزيد من المهاجرين لزيادة قوتهم البشرية واستخدام كافة السبل المشروعة وغير المشروعة لاستيراد الأسلحة والذخائر لدعم القوة النيرانية لجيش إسرائيل، انظر: إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٦، ص ٢٤٩.

(٤) انظر وثيقة مجلس الأمن S/801 فى:
S.C.O.R. 3 rd year 1948 p. 13 - 31

وفى هذا الوقت كان (برنادوت) رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدى قد عين وسيطاً فى ٢٠ مايو للمشكلة الفلسطينية، وتقدم فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨ بمقترحات خاصة بفض النزاع على أساس اتحاد يجمع بين الدولتين العربية واليهودية، ولكن إسرائيل رفضت مقترحات برنادوت لأنها لاترضى أهدافها التوسعية كما رفضها العرب لأنها لاتخرج عن حدود مقترحات التقسيم [١].

وتشير بعض الوثائق لوزارة الخارجية الأميريكية عن دور معين يحتمل أن يكون قد لعبه «روبرت ماكلنتوك» المسئول بإدارة الشرق الأدنى فى صياغة مقترحات (برنادوت) هذه عند تكليفه بالاجتماع مع برنادوت فى رودس أثناء صياغته لمقترحاته، ولم تحسم الوثائق ما إذا كان ذلك قد حدث فعلاً أم لا، وإن كانت قراءة المقترحات الأميريكية للتسوية السلمية للموقف فى فلسطين ومقارنتها بمقترحات (برنادوت) تكشف عن أن الاتجاه الرئيسى فى المقترحات الأميريكية ومقترحات برنادوت لا يختلف كثيراً خاصة إذا لمسنا أن عناصر المقترحات الأميريكية كانت تنصب أساساً على منع القتال وإقامة السلام فى المنطقة ككل باعتبار أن هذا السلام مفتاح التطور السلمى فى فلسطين فى ضوء المصالح الأميريكية فى المنطقة بهدف منع التغلغل الروسى وحماية النفط العربى[٢].

إلا أن القتال استؤنف فى التاسع من يوليو ١٩٤٨ فدعا مجلس الأمن ثانية لوقف إطلاق النار [٣] وكانت تعليمات وزير الخارجية إلى ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن يوم ١٠ يوليو ١٩٤٨ تتخلص فى:

١ ـ ضرورة تمديد الهدنة.

٢ ـ التسوية النهائية للمشكلة بالمفاوضات.

٣ ـ تنسيق العمل مع المملكة المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن الأحداث التى وقعت بانتهاك الهدنة الأولى ـ بسبب رفض العرب استمرار الوضع الراهن ـ يمكن أن تؤثر على الموقف فى فلسطين فسعت لتحريك مجلس الأمن بقرار تبنته الولايات المتحدة إلى درجة التهديد بفرض العقوبات طبقا للفصل السابع من الميثاق مما يعنى فرض وقف إطلاق النار إبتداء من ١٨ يوليو فوافقت إسرائيل والعرب على قبول قرار مجلس الأمن في الهدنة الثانية [٤].

---

(١) محمود متولى، المصدر السابق، ص ٢٠، وانظر نصوص مقترحات برنادوت المقدمة للاطراف فى ملحق وثيقة مجلس الأمن:
S.C.O.R. Supplement, July, 1948 pp. 18 - 21.
وقد دعت خطة برنادوت لاتحاد بين دولتين بين العرب واليهود فى منطقة تضم فلسطين والأردن وأوصت خطة برنادوت بضم النقب والقدس داخل المنطقة العربية.

(٢) انظر مذكرة التسوية السلمية للموقف المقبل فى فلسطين التى بعث بها المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة إلى وزير الخارجية فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨.
peacefal adjustment at the U.N. to the secretatry of state -top secret, Urgent N.Y. 03 June 1948, Ibid pp. 1161 - 1180.

(٣) صدر قرار مجلس الأمن فى ١٥ يونيو برقم ٥٤ فى المستند S/902 يقرر أن الوضع فى فلسطين يهدد السلم طبقا للمادة ٣٩ من الميثاق بما يقتضى تطبيق الفصل السابع على من ينتهك وقف إطلاق النار
S.C.O.R. 3rd year, 1948. pp 13 - 31
انظر كذلك تقرير الوسيط برنادوت فى ١٢ يوليو لمجلس الأمن عن الهدنة
Ibid, July 1948, p. 47.
U.S.F.R. 1948, PART 11, VOL V, PP. 1191 - 92, 1198 - 205.

(٤) استؤنف القتال فى الأراضى الفلسطينية فى ٢١ يوليو ١٩٤٨ بعد فترة من وقف القتال كان لمصلحة الصهاينة دون العرب، فقد قامت القوات الإسرائيلية بالإستيلاء على كثير من المناطق العربية، انظر: إبراهيم شكيب، مرجع سابق ص ٢٦٩ ـ ٢٩١.

والواقع أن تحرك الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن لفرض الهدنة الثانية كان بدافع تمكين اليهود من تثبيت مكاسبهم على حساب العرب بل ان بانش أعلن فى تقريره في ٢٠/ ٨/ ١٩٤٨ انه علي العالم العربى أن يعترف انه قد اصبحت فلسطن دولة يهودية ذات سيادة تدعى اسرائيل ـ انظر محمد طلعت غنيمى، قضية فلسطين أمام القانون الدولى، ط ٢ ١٩٦٧، جامعة الدول العربية، ص ١٦٠ .

ويجدر بنا فى هذه المرحلة أن نشير إلي تطورين هامين يعكسان اتجاه الموقف الأميريكى فى هذه المرحلة الدقيقة من الصراع المسلح الذى تخللته هدنة يفرضها مجلس الأمن بمبادرة مباشرة من الوفد الأميريكى، ففى الثامن والعشرين من يونيو عين جمس ماكدونالد James Mcdonald ممثلا خاصا للولايات المتحدة فى إسرائيل وقد كان عضوا سابقا فى اللجنة الأميركية البريطانية للتقصى وهو أشد المؤيدين للصهيونية [١] وكان فى تعيينه ميلا واضحا من البيت الأبيض لتاكيد الموقف السياسى والعسكرى للجانب الصهيونى فى الحرب فى فلسطين. كما زاد من تعقيد الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في النزاع المسلح فى حرب فلسطين ظروف الحملة الرئاسية الانتخابية المنحازة لاسرائيل، ففي الرابع عشر من يوليو أقر الديمقوقراطيون برنامجا حزبيا Parly platofm بالنسبة لفلسطين قالوا فيه «إننا نوافق على مطالب دولة إسرائيل بالنسبة للحدود الموضحة فى قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ونرى أنه لايجوز إدخال تعديلات عليها إلا بالموافقة الكاملة لدولة إسرائيل» كما أن خطة الحزب تضمنت نصوصا توصى بالدعم المالى الأميريكى لإسرائيل ودعم عضويتها فى الأمم المتحدة ومراجهة الموقف من حظر السلاح لمنح دولة إسرائيل حق الدفاع عن النفس، ولم يكن برنامج الحزب الجمهورى أقل تعاطفاً نحو إسرائيل [٢].

ومن مظاهر هذا الالتزام الرئاسى بدعم إسرائيل، كما ظهر فى البرنامج الانتخابى للحزب الديموقراطى، وفى تعيين ماكدونالد المؤيد للصهيونية تلك الرسالة التى كتبها الرئيس الأمريكى ترومان إلى ماكدونالد الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل قبل سفره وطلب منه إبلاغه شخصيا بالتطورات الخاصة بحظر السلاح والموقف الملائم للاعتراف وأنواع المساعدة التى تكون مطلوبة ويمكن أن تمنح للدولة الجديدة [٣].

---

(١) الهامش رقم (٢)

Ibid. pp. 1131 - 1132.

(٢) لتفاصيل البرنامج الحزبى الانتخابى للديموقراطيين انظر مذكرة جوردن ميريام Gordon Meriam عضو هيئة التخطيط السياسى.

pps / files L of t 64, Near, Middle East, 1947, 1949, top secret, washington, july, 15, 1948, Ibid, p. 1221.

وانظر كذلك

Sentsinger, john, op. cit. pp. 118 - 119.

وبالنسبة للبرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى، انظر ايضاً U.S.F. R 1948 Part II Vol V p. 1507. الاعتراف الكامل بإسرائيل بحدودها التى وافقت عليها الأمم المتحدة والمساعدة فى تنمية اقتصادها.

3- Ibid p. 1233.

١ـ تحرك الدبلوماسية الأمريكية فى مجلس الأمن أزاء انتهاكات إسرائيل لرتيبات الهدنة :

ويمكن القول أن الهدنة الثانية التى بدأت فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ *. كانت نقطة تحول هامة لصالح الجانب اليهودى فقد استمر القتال المتقطع خلال المراحل الأولى لسريان الهدنة وفى الأسبوع الثالث من يوليو كانت القوات الإسرائيلية قد تحولت وراء خطوط التقسيم المحددة فى نوفمبر ١٩٤٧ فى الأمم المتحدة وعززت مواقعها فى الجليل الغربى وقطاعات كبيرة من صحراء النقب، ومن ثم كان الموقف العسكرى الإسرائيلى قد تحسن حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأميريكية قد كتبت تقريراً عن مدى استفادة إسرائيل من الهدنة لتعزيز قواتها وقدراتها العسكرية [١]، قالت فيه: «إن اليهود قادرون بدرجة تكفى لشن هجوم شامل وطرد القوات العربية خارج فلسطين، فالتطورات خلال الهدنة المسلحة حيث استطاع اليهود دعم وزيادة قواتهم وتحصيناتهم وخطوط امدادهم موقفهم الاستراتيجى والزيادة الهائلة فى قوة اليهود قد غيرت تغيرا كبيراً فى التقدير المبدئي لسير الحرب فى فلسطين، كما كان الامدادات لدى العرب بالغ السوء وامداد الذخيرة شديد الانخفاض، ومن المقدر أنهم لن يستطيعوا القتال حتى بالمستوى المتواضع السابق لأكثر من شهرين إلى ثلاثة شهور» [٢].

وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة من الموقف العدوانى للحكومات المؤقتة فى إسرائيل لاستئنافها الاشتباكات وعدم تجاوبها مع جهود الأمم المتحدة لوقف القتال [٣] الأمر الذى دفع وزير الخارجية الأميريكى

(*) الهدنة الأولى فى ٢٨ مايو، والثانية ١٨ يوليو ١٩٤٨ والهدنة الثالثة والعامة الدائمة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

1- Report by the Central Intelligence Agency, Secret, Washington, July 27, 1948, Ibid p. 1240.

2- Ibid. pp . 1244 - 1245

(٣) انظر مذكرة وزير الخارجية إلى ترومان

Memo by Secretary of state to President Truman. Washington, august 16, 1948, Ibid p. 1313.

وقد ادى تحسن الموقف العسكرى الإسرائيلى فى منتصف اغسطس إلى طرد وبعثرة حوالى ٣٠٠,٠٠٠ من العرب سكان فلسطين او انهم ارغموا على الفرار من بيوتهم سواء إلى مواقع تخضع للجيوش العربية فى فلسطين او إلى الدول العربية المجاورة ورفضت الحكومة الإسرائيلية ـ التى نجحت عسكريا ـ السماح بعودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم إلا فى إطار تسوية سلمية شاملة وفى ظل ظروف لا تهدد الاستقرار الاقتصادى او الأمن الداخلى لإسرائيل وهكذا بدأت اخطر واطول مشكلة فى الصراع العربى الإسرائيلى ـ انظر المصدر نفسه، ص ص ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦.

وهذا يفسر قلق الحكومة الأميريكية وتحركها تجاه ابعاد المشكلة التى نجمت عن تفوق إسرائيل عسكريا فى ميدان القتال.

ففى الفترة من ١٩ يوليو ١٩٤٨ إلى ٥ نوفمبر كانت المبادأة للاسرائيليين حيث قاموا خلال هذه الفترة بأكثر من ثلاثمائة مخالفة للهدنة ما بين ارضية وجوية وإن غلب على معظمها طابع اختراق المجال الجوى وكان من بين هذه المخالفات حوالى ٢٢ مخالفة جسيمة تشمل اعتداء مباشرا على القرى العربية واحتلال مواقع تكتيكية هامة مقابلة للمواقع المصرية وتهديدها تهديداً مباشرا، ويمكن القول أن بداية شهر سبتمبر ١٩٤٨ شهدت التحضيرات الفعلية للهجوم العام الإسرائيلى فى فلسطين وفى هذا الإطار يلاحظ تزايد معدلات الغارات الجوية فوق الجبهة المصرية بصورة ملحوظة، كما تصاعدت اعمال خرق شروط الهدنة بصورة ملحوظة اعتبارا من ١٥ اكتوبر لإثارة الاضطرابات فى الجبهة المصرية كتمهيد لتحقيق الهدف الأساسى وهو فتح الطريق إلى المستعمرات فى النقب، انظر إبراهيم شكيب، المرجع السابق، ص ٣٠٣ ـ ٣٢٤.

إلى أن يقترح على الرئيس ترومان ضرورة اجراء اتصالات مع إسرائيل بهدف حفظ السلام فى فلسطين حتى لا تظهر إسرائيل أمام الرأى العام والأمم المتحدة بمظهر المعتدى.

وقد كان هذا التقرير وراء تحرك جديد للوفد الأميريكى فى مجلس الأمن لإصدار قرار رقم ٥٦ فى أغسطس ١٩٤٨ (مستند S/ 983) يحدد فيه مسئولية كل طرف عن أعمال القوات النظامية وغير النظامية التابعة له [١].

وبرغم قرار مجلس الأمن فى التاسع عشر من أغسطس فمن الواضح أن إسرائيل قد استغلت تحسن وضعها العسكرى للقيام بعمليات واسعة فى منطقة النقب [٢] مما كان موضع تقرير الوسيط بالنيابة ودافعا ـ مرة أخرى لمجلس الأمن ـ لأن يصدر بيانا فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ يشير فيه «إلى أن الموقف الحالى فى النقب يزداد تصعيداً بسبب الطبيعة الغامضة للتحركات العسكرية والتى تجعل من الصعب تحديد خطوط الهدنة الحالية، وكذلك بسبب مشكلة القوافل المتجهة إلى المستوطنات الإسرائيلية ومشكلة نزوح أعداد من العرب وعجزهم عن حصاد محاصيلهم، وفى ظل كل هذه الشروط، فإن الشرط الحتمى لاستعادة الموقف السائد هو وقف إطلاق النار على الفور وبطريقة فعالة وبعد وقف إطلاق النار فإنه يمكن بحث الظروف التالية كأساس لمفاوضات أخرى من أجل ضمان عدم تكرار الاشتباكات ومراعاة الهدنة مراعاة تامة».

(أ) انسحاب الطرفين من أى مواقع غير محتلة وقت اندلاع القتال.

(ب) قبول الطرفين لشروط هيئة مراقبة الهدنة الخاصة بالقوافل.

(جـ) اتفاق الطرفين على القيام بمفاوضات عن طريق وسطاء الأمم المتحدة أو مباشرة فيما يتصل بالمشكلات المعلقة فى النقب والمركز الدائم لمراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة كلها [٣].

وكان هذا البيان الذى اعتمده مجلس الأمن عن الوضع العسكرى فى النقب فى اجتماعه ٣٦٧ فى ١٩ أكتوبر موضع تجاهل تام من إسرائيل مما دفع مصر إلى أن تطلب عقد اجتماع مجلس الأمن بشكواها فى ٢٦ أكتوبر [٤] انتهت مداولاته بإقرار قرار مجلس الأمن رقم ٦١ فى ٤نوفمبر ١٩٤٨ (مستند S/1070).

ولعله أهم من الدعوة للانسحاب من المواقع التى تقدمت إليها القوات فى ١٤أكتوبر وهى الدعوة التى سبق أن وجهتها رئاسة الإشراف على الهدنة لحكومة مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل ورفضتها إسرائيل [٥] ذلك العنصر الحيوى الذى ركز عليه الوفد الأمريكى فى تقديم مشروع القرار كأسلوب لتخفيف التوتر والتمهيد للتسوية، وذلك العنصر الحيوى هو إقامة خطوط هدنة دائمة عن طريق المفاوضات ومناطق منزوعة السلاح [٦].

1-S.C.O.R. 3rd year 1948 pp . 13 - 31.

(٢) انظر تقرير وسيط الأمم المتحدة بالنيابة فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٨، المستند S.C.O.R. Supplement for october 5/1042, 1948.

3- S.C.O.R. 3rd year resolutions and decisiond pp. 23 - 24

وانظر تقرير الوسيط الدولى بالنيابة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ عن الوضع العسكرى فى النقب، فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ U. N. S. C. verbatim record S/Vp/ 374, Oct. 1948 S/pv/373 S/pv/373.

فى ٢٩ اكتوبر ١٩٤٨، وانظر خطاب محمود فوزى إلى السكرتير العام عن الإغارة على قطاع القالوجا فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨ S. C. O. R. Supplement, Nov. 1948 pp. 13 - 31.

4- S.C.O.R. 3rd year supplement for october 1948 Doc. S/ 1058.

تصوص جلسة مجلس الأمن التى ناقشت شكوى مصر عن انتهاك إسرائيل للهدنة فى المستند S/p 373 ومؤرخة فى ٢٣ اكتوبر ١٩٤٨، وانظر بيان خشبة باشا عن موقف مصر ـ المصدر نفسه S.C.O.R. pp. 13 - 21

5- S.C.O.R. 3rd year Supp. Oct., p. 70.

6- S.C.O.R. 3rd year Resolutions and decisions. p. 28.

ويهمنا أن نشير إلى البيان المطول الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن جيساب Jessup (مستند S/pv. 376 فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ – الجلسة المسائية) وأكد فيه أنه من الضرورى استمرار الهدنة حتى تتم وضع الترتيبات لاحلالها بتسوية سلمية دائمة، وأنه من الحقيقى أنه بدون هدنة يستحيل التوصل إلى تسوية سلمية وأن الولايات المتحدة تؤيد جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الهدنة بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار فى فلسطين (١).

لكن إسرائيل برغم قرار مجلس الأمن الذى أيدته ودعت إليه الولايات المتحدة كانت تبذل جهودا خارقة للاحتفاظ بمنطقة النقب وإبقائها فى حوزة إسرائيل فى رسالتين متتاليتين بعث بإحداهما وايزمان إلى ترومان فى ٥نوفمبر ١٩٤٨ يحثه فيها على التدخل لإبقاء النقب فى حوزة إسرائيل والثانية بعث بها موشى شيرتوك وزير خارجية إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميريكى فى ١٤نوفمبر (٢) بالإضافة إلى مقابلة بين وايزمان والممثل الأميريكى الخاص فى إسرائيل (ماكدونالد) الذى أبلغه فيها وايزمان أن إسرائيل لن تتخلى عن النقب بل أن كل اليهود سوف يقاومون حتى الموت، ويناشد ترومان بمساندة إسرائيل فى الاحتفاظ بالنقب (٣).

وبرغم تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن فى ٤نوفمبر ١٩٤٨ فقد كانت تعى وتدرك دعاوى إسرائيل فى النقب خاصة وأن الميزان العسكرى قد تحول لصالحها فتحركت الخارجية الأميريكية فى ضوء رسالة «وايزمان» إلى «ترومان» فى ٥ نوفمبر من نفس العام نفسه أى فى أعقاب قرار مجلس الأمن مباشرة فاتجهت إلى ترجمة الوضع العسكرى الجديد إلى واقع دبلوماسى لصالح إسرائيل، وكان تقدير الخارجية الأمريكية أن قرار مجلس الأمن فى ٤نوفمبر ما لم يصاحبه عمل دبلوماسى سوف ينجح فى تحقيق انسحاب قوات إسرائيل من شمال النقب ولا سيما أن حكومة إسرائيل سوف تعمل على تجاهل هذا القرار مما قد يدفع الولايات المتحدة لتطبيق العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق وبما يلحق الضرر بإسرائيل، لذلك أوصت وزارة الخارجية بضرورة مراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه مسألة فلسطين (٤) مع التحقق من رغبات الرئيس ترومان خاصة فى ضوء خطاب فى «حديقة ميدان ماديسون» Madison Square Garden فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ التى قال فيها : «إن إسرائيل يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية، وحرة بدرجة كافية، وقوية بدرجة كافية لتسمح لشعبها أن يكفى نفسه بنفسه وأن يؤمن حياته *».

ولخصت الخارجية الموقف المقترح بالسماح لإسرائيل بتوسيع حدودها الجنوبية بحيث تشمل ذلك الجزء من النقب الشمالى حيث توجد معظم المستوطنات اليهودية «ولإنقاذ ماء وجه مجلس الأمن فإنه من الضرورى أن تقوم إسرائيل بانسحاب رمزى من شمال النقب والصيغة العملية المقترحة لتحقيق تسوية سلمية على هذا

S.C. Verbatim Record 376 the Meeting, paris, Nov 1948, p 11.

(٢) رسالة وايزمان إلى ترومان فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨:

The president of the Provisional govenment of Israel (Weizman) to president Truman, Truman papers, president's secretary file U.S.F.R. 1948 vol v part 11 p 154 a - 1550.

The Israeli foreign Minister (Shertok) to the secretary of state at paris, 14 nov. 1948, Ibid.p 1581.

3- The special representative of the U.S in Israel (Mcdonald) to the Acting Secretary, seeret, U.S Urgent, tel Aviv, Nov. 17, 1948, Ibid. pp. 1606 - 1607.

4- Memo. by MR. Robert McClintock to the Acting Secretary of state (Lovett) top secret, sub. future course on palestine, 5 nov. 1948. Ibid. pp. 1551.

* انظر ماورد فى خطاب ترومان المشار إليه فى:

Public Papers of the president of the U. S. Harry Truman, 1948, Washington 1964, p. 913.

الأساس أن تنسحب إسرائيل بشكل عام إلى الخطوط ما قبل ١٤ أكتوبر مقابل ضمانات ببقاء القوات المصرية حيث هى وأن تصبح المنطقة المتنازع عليها فى شمال النقب منطقة حرام «وأن تترك مفتوحة لاستعادتها إلى السيادة الإسرائيلية بتوصية من الجمعية العامة».

ثم تنتقل الخارجية الأميريكية بعد طرح توصياتها للتسوية الخاصة بمنطقة النقب بالسماح لإسرائيل بالتوسع فيها ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة استكشاف امكانيات التسوية الدائمة وذلك بالتنسيق مع المملكة المتحدة[١].

ولكن رد فعل إسرائيل كما نقله المبعوث الأمريكى الخاص فى تل أبيب (ماكدونالد) كان عنيفاً وحادا بالنسبة لموضوع الانسحاب من النقب فقد بعث ببرقية إلى الخارجية الأمريكية يقول : «إنه من غير الواقعى تماماً سواء من الوجهة السياسية أو العسكرية تصور عودة إسرائيل إلى خط ٤ أكتوبر فى النقب وبالتالى التفريط فى مصير المستوطنات ووضعها تحت رحمة القوات المصرية التى فعلت كل ما يمكن لتدمير المستوطنات خلال الشهور الخمسة الأولى برغم الهدنة [٢].

ولكن الموقف الأمريكى برغم احتجاجات إسرائيل وممثليها كان يسير فى اتجاه مرسوم هو العمل للانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى حالة الهدنة الدائمة كشرط ضرورى لاستقرار السلام والتسوية النهائية، كما كانت تسعى فى الوقت نفس إلى بدء عملية المفاوضات المباشرة أو بإشراف الوسيط الدولى (رالف بانش) لتسوية الحدود بين مصر وإسرائيل.

وقد عملت ـ فور إقرار مجلس الأمن لقرار ٤نوفمبر ـ على أن يبدأ بانش فى الإعداد لقرار جديد يسير فى هذا الاتجاه وقدم بانش بالفعل مشروع قراره فى ٩ نوفمبر ١٩٤٨ يشير فى ديباجته إلى أن الهدنة ماهى إلا مرحلة أولى فى الجهد المبذول لاستعادة السلام إلى فلسطين وأن الانتقال من الهدنة إلى إنهاء الحرب شرط أساسى للتسوية النهائية السلمية للمشكلات السياسية الأساسية، ويدعو فى الجزء التنفيذى الأطراف المشتركة مباشرة فى النزاع فى فلسطين من أجل إنهاء تهديد السلم، التعهد فوراً بالدخول فى مفاوضات سواء مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولى بهدف تسوية المشكلات القائمة للهدنة فى كافة قطاعات فلسطين، وإقرار هدنة دائمة armistice تتضمن إما الإنسحاب وتسريح القوات المسلحة المشتبكة فى فلسطين أو الفصل الواسع بخلق مناطق منزوعة سلاح واسعة تحت إشراف الأمم المتحدة [٣].

والواقع أن الولايات المتحدة فى دفعها وتأييدها لمشروع القرار الذى أعده (بانش) لمجلس الأمن لم تكن تتحرك من فراغ أو لمجرد رد الفعل للموقف العسكرى الإسرائيلى فى منطقة النقب وضرورة معالجته بقرار جديد بعد قرار ٤نوفمبر بل كانت تدرك أن الموقف العسكرى والسياسى فى فلسطين قد وصل إلى مرحلة جديدة تقتضى انتقال جهودها إلى نطاق جديد وهو بحث جوانب المشكلة العملية مثل الفصل بين القوات المتحاربة،إنشاء مناطق منزوعة السلاح، تحديد خطوط دائمة للهدنة فى كل قطاعات فلسطين بين إسرائيل والقوات المتحاربة، وبما يؤدى إلى الانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة كخطوة نحو إقرار السلام والتسوية السلمية النهائية وذلك من خلال مفاوضات مباشرة أو تحت إشراف الوسيط الدولى بالنيابة.

1- Ibid p. 1553.

(٢) برقية الممثل الأميريكى الخاص فى تل أبيب فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨، انظر:

THe Spcial spresentative of the U.S. in Israel (Mc Donald) to the Acting Secreatry of state. Urgent tel. Aviv, Nov. 5, 1948, Ibid. pp 1554 - 1554.

(٣) انظر نص مشروع القرار الذى اعده بانش لإمكانية بحثه فى مجلس الأمن وقد دخلت تعديلات عليه بعد ذلك:

The Secretary of state to the Acting Secretary of state Nov. 6, 1948, Ibid. p. 1555.

وقد حددت تعليمات وزير الخارجية فى ١٥نوفمبر ١٩٤٨ للوفد الأميريكى فى باريس الخطوط والمبادئ المطبقةعلى الموقف الأمريكى تجاه المسألة الفلسطينية أمام الجمعية العامة والتى وافق عليها الرئيس ترومان(١).

وتكمن أهمية هذه المبادئ العامة فى أنها تحدد بوضوح إطار الموقف الأميريكى تجاه التطورات العسكرية الجديدة وتحول الميزان العسكرى لصالح إسرائيل وإدراك ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الدبلوماسى نحو هدنة دائمة عن طريق المفاوضات المباشرة.

فقد قدرت تعليمات وزير الخارجية أن المصالح الأمنية والمصالح القومية الأخرى للولايات المتحدة تتطلب حلا سلميا للمسألة الفلسطينية تحقق أفضل الاتفاقيات لعلاقة ودية بين إسرائيل والدول العربية فى الشرق الأدنى وبين هذه الدول والولايات المتحدة.

وأما بالنسبة لاستقلال دولة إسرائيل فقد كانت تعليمات وزير الخارجية إلى الوفد الأميريكى «ضرورة معاملة إسرائيل كعضو كامل فى المجتمع الدولى وأنه لابد وأن تكون لها كل خصائص ومزايا الدول المستقلة وأن تكون لها السيطرة الكاملة على الهجرة إلى أراضيها والترتيبات الإقتصادية مع الأقاليم المجاورة».

أما بالنسبة للحدود، فكانت تعليمات وزير الخارجية فى المبادئ العامة المطبقة على فلسطين «أنه لا يجب أن تتخذ الجمعية العامة قرارا جديدا يحدد الحدود فى فلسطين، بل يجب أن تدعو الدول العربية وإسرائيل للدخول فى مفاوضات لإقرار تسوية إقليمية فى فلسطين وللمعاونة فى هذه المفاوضات فإنه يتعين على الأمم المتحدة تعيين «لجنة توفيق» تعمل لصالح الأمم المتحدة لتحقيق تسوية نهائية لكافة المسائل المعلقة بين الأطراف.

كما أنه يجب التصريح بأن نصوص قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حول الإتحاد الإقتصادى لكل فلسطين غير قابل للتنفيذ، من ثم فإن المنطقة المخصصة للدولة العربية من الأفضل أن تلحق بدولة عربية أو أكثر(٢).

وعلى ذلك، كما تقول تعليمات وزير الخارجية الأميريكى أنه على الجمعية العامة أن توصى ببدء مفاوضات مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق لجنة التوفيق «كما أنه يجب على الجمعية العامة أن تؤكد بكل الطرق أن حرب فلسطين قد انتهت وأنه على الأطراف الآن بالتعاون مع الأمم المتحد العمل من أجل تسوية نهائية بالطرق السلمية (٣).

وتعكس هذه المبادئ المطبقة على فلسطين أمام الجمعية العامة تقديرات الخارجية الأميريكية بوضوح عن ضرورة الإعلان عن انتهاء حرب فلسطين والإنتقال إلى مرحلة التسوية السلمية، وكانت السياسة الخارجية الأميريكية، كما تشير برقية وزير الخارجية وكما تشير مذكرات الخارجية الأميريكية نفسها، تعمل على محورين أو مستويين، مستوى مجلس الأمن بإعداد مشروع قرار جديد ومستوى الجمعية العامة أثناء دورة انعقادها فى باريس.

---

(١) رسالة وزير الخارجية إلى وزير الخارجية بالنيابة عن المبادئ المطبقة على الموقف الاميريكى تجاه فلسطين أمام الجمعية العامة.

The secretary of state the Acting secretary of state, Urgent Nov. 15, 1948, Ibid, pp. 1596 - 1597.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر والموضع.

ونستطيع أن نستقرأ هذا الخط الأميريكى الجديد من وثيقتين: أولا مقترحات الوسيط الدولى بالنيابة (بانش) المقدمة لمجلس الأمن فى جلسة رقم ٣٧٨ فى المستند رقم S/1076 وفى الشرح الذى قدمه بانش لأفكاره والذى لا يخرج عن اتجاه التفكير الأميريكى بالانتقال من الهدنة المؤقته المسلحة Truce إلى الهدنة الدائمة armistice كخطوة لابد منها لتحقيق السلام فى فلسطين (١).

ويتحقق الباحث من هذا الاستقراء فى تحليل كلمة المندوب الأمريكى «جيساب» Jessup فى مجلس الأمن بقوله أن «الفضيلة الكبرى لهذا الاقتراح هو أنه يتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضى أن فلسفته تقوم على ألا نطالب الأطراف من الآن بالاستمرار فى ظل هدنة مؤقتة مزعزعة، فالقرار الحالى يقدم أملاً جديداً للاطراف وإقراره يجب أن يمنحهم الثقة فى المستقبل وأنه يجب أن نتحرك إلى الأمام نحو الهدف الأسمى لتحقيق السلام وألا نعيش فى ظل الحرب المتقطعة بل فى ظل المفاوضات والمباحثات».

وعندما نشب القتال فى مايو ١٩٤٨ اتخذت قرارات متعجلة بأوامر لوقف إطلاق النار ثم الهدنة المؤقتة واتخذت عدة قرارات بشأنها وآخرها قرار ٤نوفمبر ١٩٤٨، وتبين لنا أن هذا النوع من العمل ليس كافيا وموقف الولايات المتحدة من الهدنة والقرارات المتكررة واضح، فالولايات المتحدة تعارض استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى ومجلس الأمن باعتماده هذا القرار يحقق تحولين: التحول الأول من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة armistice والتحول الثانى أنه يجب أن يكون من الهدنة الدائمة إلى السلام الدائم وأعتقد أن التحول من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة أكثر من مجرد تغيير فى الألفاظ فهو تغيير فى المواقف والتغيير فى المواقف يمكن أن يحدث تغيرا فى الواقع (٢).

ولاستكمال تقدير موقف الأطراف المعنية بعد استعراضنا للموقف الأميريكى من مشروع القرار المقدم إلى المجلس من بلجيكا وفرنسا وكندا فى ١٥نوفمبر ١٩٤٨ (مستند). S/1079) الذى يدور أساسا حول عنصرى الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وعنصر المفاوضات الفورية المباشر أو غير المباشر عن طريق الأمم المتحدة، نشير إلى أن رد الفعل الإسرائيلى كما ورد فى بيان (ايبان) أمام المجلس كان مؤيدا بأن «يسجل أنه يسود المجلس إحساس بالحاجة الملحة للإنتقال من الهدنة المؤقتة إلى طريق السلام الرسمى»، وأن الهدف المركز للقرار الذى تؤيده إسرائيل هو إنهاء الهدنة والإنتقال إلى مرحلة جديدة تتطلع إلى التسوية السلمية وأنه يعتقد أن القرار يتفق فى المبدأ والهدف مع أهداف التسوية السلمية ومع شروط المفاوضات غير المتحيزة» (٣).

أما مندوب مصر الدكتور محمود فوزى فكان واضح الانتقاد لعناصر مشروع القرار خاصة عنصر الانتقال إلى هدنة دائمة وطالب بالإكتفاء بعملية (وقف إطلاق النار) إذا كان لمقصود فعلا هو مجرد وقف القتال فحسب وذلك بسبب استمرار الهجوم الإسرائيلى فى مواقع كثيرة وخاصة فى الفالوجا كما انتقد محمود فوزى فكرة التفاوض المباشر مع «الممثلين الصهاينة» بسبب رفض مصر التفاوض معهم وعدم الإعتراف بهم وأن مصر مع ذلك تقبل فقط بالتفاوض مع الأمم المتحدة وطالب مجلس الأمن قبل اتخاذ قرار خاص بالهدنة الدائمة والتفاوض المباشر بتنفيذ قراراته السابقة الخاصة بانسحاب قوات إسرائيل إلى مواقعها قبل اعتداءاتها فى ١٤أكتوبر ١٩٤٨.

1- S.C. verbatim record Nov. 15, 1948, S/pv/ 380 pp. 26 - 35.

2-U.N.S.C. verbatim records, 380 meeting 15 Nov. 1948, pp. 87 - 90.

(٣) انظر بيان ايبان المؤيد لعناصر مشروع القرار فى:

S.C. verbatim record S/ pv. 381, 16 Nov, 1948 p. 2 - 3, 5.

وعلى ذلك كانت المواقف الأميريكية والإسرائيلية متطابقة فى الهدف والتقييم والإنتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وإقرار عملية المفاوضات المباشرة فى السير نحو إقرار التسوية السلمية. أما الموقف المصرى كماطرحه محمود فوزى فكان المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة أولا قبل اتخاذ قرار جديد ثم الاكتفاء بوقف إطلاق النار دون (اقرار هدنة دائمة) وأخيرا رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل [١] وأن الموقف يتلخص فى النهاية فى (فرض أمر واقع على العرب) فى ظل احتلال إسرائيل الأراضى جديدة وفى الوقت نفسه المطالبة بالهدنة والتفاوض.

إلا أن المجلس رغم ذلك طرح مشروع القرار الكندى البلچيكى الفرنسى للتصويت وعنصراه الأساسيان هما إقامة الهدنة فى كل قطاعات فلسطين بهدف إزالة تهديد السلام ولتسهيل الإنتقال من الهدنة المؤقتة الحالية إلى سلام دائم فى فلسطين، ثم دعوة الأطراف المعنية مباشرة فى الصراع فى فلسطين للسعى إلى إتفاق عن طريق مفاوضات مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولى[٢].

وكان من الواضح أن الولايات المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن ٦٢ فى ١٦نوفمبر الذى أيدته وعملت مع (بانش) على صياغته وقدم باسم المملكة المتحدة وفرنسا وكندا قد خلقت بالفعل صيغة جديدة للنزاع بين العرب وإسرائيل بشكل عام، ومصر وإسرائيل بشكل، وكان الهدف المبتغى من تلك الصيغة الجديدة إن جاز التعبير هو (تطبيع الموقف) أى الانتقال من حالة الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وبأسلوب المفاوضات المباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة.

وقد أوضحت الخارجية الأميريكية تصورها هذا بكل جلاء مع السفير المصرى فى واشنطن فى مقابلة هامة جرت بينه وبين وزير الخارجية «روبرت لافيت» Robert Lovett، ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى، وكانت توضيحات وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة قاطعة فى قوله: «إنه من غير المجدى الدخول فى مناقشة لتطور المسألة الفلسطينية، فالواقع يشير إلى أنه توجد فى فلسطين جماعات من اليهود لا يمكن إبعادهم إلا بالقوة وأنه لايمكن تحقيق ذلك ومن ثم فإن المهم هو إعادة الأمور إلى مجاريها أى تطبيع الموقف to regularize the situaion بأسرع ما يمكن بحيث يمكن للجماعات الجديدة إتخاذ وضعها ككيان مستقل بين الأمم، وبحيث يمكن إزالة عوامل عدم الإستقرار مثل عدم وجود حدود واضحة. وقد أكد وزير الخارجية الأميريكية للسفير المصرى أن هذا هو أساس وهدف السياسة الأميريكية وأن المطلوب حاليا هو تحقيق السلام بالإنتقال من فكرة التسوية العسكرية إلى تأكيد التسوية السلمية».

ومضى وزير الخارجية بالنيابة يؤكد لسفير مصر فى واشنطن أن سياسة الولايات المتحدة هى تأكيد الحقيقة الثابتة بوجود إسرائيل وتطبيع الموقف بالوسائل السلمية وأن للولايات المتحدة مصلحة حقيقية فى الشرق الأوسط وصداقة البلاد العربية ولكن الطريق الوحيد للتعاون هو العودة للأوضاع الطبيعية من خلال المفاوضات السلمية [٣].

---

(١) نص بيان محمود فوزى المصدر نفسه. pp. 33, 51, 87 - 95.

(٢) نص القرار 62 (1948) Res. 16, Nov, 1948. 5/ 1080. S. C. O. R. Resolutions and decision pp. 92-30.

(١) انظر مذكرة حديث السفير المصرى كامل عبدالرحيم مع لافيت وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة فى واشنطن فى ١٧ديسمبر ١٩٤٨.

Memo of Conversation by the Acting secretary of state, Washington D.C. 17, 1948, F.R.U.S. 1948, P. 1672 - 74..

حققت الولايت المتحدة ماتريد من دفع «الصيغة الجديدة» إلى حيز التنفيذ بقرار مجلس الأمن، والإنتقال إلى الهدنة الدائمة وحققت إسرائيل ما تريد من إقرار مبدأ التفاوضات مع الأطراف العربية ولكن عند التطبيق لمنطوق القرار كانت إسرائيل تريد الاستفادة بنصوصه الخاصة بالهدنة والمفاوضات فحسب والاستمرار فى بناء قواتها فى المناطق التى احتلتها فى النقب فى نفس الوقت مع دفع (بانش) إلى الإعراب عن قلق بالغ ازاء الصعوبات التى يواجهها الجنرال «ويليام رايلى» William Riley رئيس أركان الهدنة فى تنفيذ خطة الإنسحاب الإسرائيلية من النقب الشمالى تطبيقا لقرارى مجلس الأمن ٤نوفمبر ١٩٤٨ وقد حدد شيرتوك وزير خارجية الحكومة المؤقتة فى إسرائيل موقفه من الاستجابة لتنفيذ قرار مجلس الأمن بالإنسحاب فى النقاط التالية:

١ ـ إن إسرائيل لا يمكنها الإنسحاب من مناطق معينة فى النقب حيث تتمركز قواتها ولايمكنها إتمام الانسحاب حتى تتحدد خطوط الهدنة.

٢ ـ لايمكن لإسرائيل سحب قواتها المتحركة من النقب والموجودة قبل ١٤مايو ١٩٤٨ وترى ضرورة بقاء هذه القوات فى النقب التى تعتبرها سياسيا وعسكريا من أراضيها.

٣ ـ إن إسرائيل لن تسمح بجلاء اللواء المصرى المحاصر فى الفالوجا * أو تزويده بالطعام ولا يمكن لأى قائد عسكرى وأن يسمح للواء كامل مُسلح تسليحا كاملاً بالفرار والإنضمام للعمليات الهجومية للعدو وأن المصريين فى الفالوجا أسرى حرب، أما بالنسبة لإطعام المصريين فقد منع المصريون الطعام لمدة ثلاثة شهور عن المستوطنات الإسرائيلية المسالمة (١).

هذا القبول الإسرائيلى المشروط لقرار مجلس الأمن ٦٢ فى ١٦نوفمبر ١٩٤٨ أى القبول بالهدنة والمفاوضات ورفض الانسحاب من منطقة النقب أو رفع الحصار عن الفالوجا كان يعنى عمليا النية فى إستمرار العمليات العسكرية فى النقب وهو ما حدث فعلاً حين جددت إسرائيل عملياتها فى النقب فى الرابع والعشرين من ديسمبر بسبب إستمرار الوعى بالخطر الذى تمثله مصر من ناحية وزيادة الاستنزاف الاقتصادى والمالى لاستمرار الحرب من ناحية ثانية، ولإدراك إسرائيل أنها قادرة وحدها على ضمان الحصول على النقب الممنوحة لها بموجب خطة التقسيم من ناحية ثالثة (٢) مما دفع مصر إلى طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن فى٢٧ديسمبر١٩٤٨.

(*) فى النصف الأول من اكتوبر ١٩٤٨ استؤنف القتال على نطاق واسع بين القوات المصرية والإسرائيلية وتوالت الاشتباكات فى معظم أجزاء الجبهة المصرية وكان العدو يعمل على فتح الطريق لتموين مستعمراته الجنوبية بمنطقة النقب بالإضافة إلى عزل القوات المصرية وقطع مواصلاتها فضرب (عراق المنشية) و(الفالوجا) وهاجم (كوكبا) وبيت (حانون) وبذلك انقطع طريق الفالوجا بالمجدل، وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ أفادت رئاسة القوات المصرية بمنطقة الفالوجا أن مواصلاتها قد انقطعت من الشرق والغرب وأن العدو احتل موقعا فى بيت (لاهيا) قرب (بيت حانون) وبذلك سيطر على الطريق الرئيسى من الشرق والغرب وهكذا أصبحت القوات المصرية محاصرة تماما فى قطاع الفالوجا. انظر محمد فيصل عبدالمنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ص ٤١٣ ـ ٤١٥، ٤٣٧.

(١) برقية نائب مدير الوفد الأميريكى فى باريس (دالاس) إلى وزير الخارجية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨:

The acting chairman of the U. S. at paris (Dulles) to the secretary of state, top secret, paris, Nov. 26, 1948, 501. BB, palestine/ 11 - 26 - 48, U.S.F.R. 1948 part 11, pp. 1631 - 1632.

وانظر كذلك مذكرة (بانش) فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ عن موقف بن جوريون من القوة المصرية المحاصرة فى الفالوجا والحصار الإسرائيلى لبير سبع والمرسلة ببرقية من نائب رئيس الوفد الأميريكى فى باريس إلى وزير الخارجية بالنيابة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1652- 1653.

(٢) انظر الهامش السابق.

على أن ما يهمنا الإشارة إليه هو رد الفعل الأميريكى إزاء السلوك العسكرى الإسرائيلى الذى يحاول تكريس (الأمر الواقع فى النقب) ويهدد الصياغة الأميريكية الجديدة بالإنتقال إلى هدنة دائمة عن طريق المفاوضات. تمثل رد الفعل الأميريكى فى إقتراح طرحه مدير إدارة الأمم المتحدة فى الخارجية الأميريكية على وزير الخارجية فى مذكرة بتاريخ ٢٤ديسمبر بضرورة الإتصال بتل أبيب بلهجة قوية وبالقاهرة بسبب إصرار مصر على عدم التفاوض للتوصل إلى الهدنة (١).

وتعكس حدة رد الفعل الأميريكى للتصرف العسكرى الإسرائيلى فى عنف لهجة البرقية المرسلة من ترومان إلى شيرتوك وبن جوريون ووايزمان عن غزو الوحدات العسكرية الأسرائيلية للأراضى المصرية (٢) ووصفتها رسالة ترومان بأنها عملية عسكرية مدبرة وأضافت رسالة ترومان أن الحكومة البريطانية قد أبلغت الولايات المتحدة أنه ما لم تنسحب الوحدات الإسرائيلية فإن الحكومة البريطانية سوف تنفذ إلتزاماتها بموجب اتفاقية١٩٣٦.

٢-الدور الأميريكى فى الوساطة بين مصر واسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩-مرحلة العمل الثنائى السرى:

ويستخلص الباحث أن التصرفات العسكرية الاسرائيلية للإحتفاظ بالنقب واستمرار حصار الفالوجا وتجديد الاشتباكات ودخول المواقع المصرية أدى إلى رد فعل حاد لدى الإدارة الأميريكية التى قدرت أن خططها (بتطبيع الموقف) معرضة للخطر كما استشعرت أزمة عنيفة فى علاقاتها مع المملكة المتحدة (٣).

---

(١) مذكرة مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الاميريكية.

Memo by the Director of the office of the U.N. affairs, (Rusk), to the Acting secertary of state secret, Washington, Dec. 24, 1948, Ibid. p 1689.

(٢) نص الرسالة ببرقية مرسلة من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى الممثل الاميريكى الخاص فى إسرائيل فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨.

The acting secretary of state to the U.S representative in Israel (Mc Donald) stop secret, U.S. Urgent, Washington Dec. 30 , 1948, Ibid p. 1704.

كما أشار مشروع برقية من وزير الخارجية بالنيابة إلى (ماكدونالد) الممثل الخاص فى إسرائيل أن الرئيس يأمل الا تكون تقارير الاشتباكات من جانب إسرائيل صحيحة وإن صحت سوف يكون موضع اعتبار عند نظر منح إسرائيل قرضاً من بنك الاستيراد والتصدير، وأن العودة للحرب يعنى أن إسرائيل دولة غير محبة للسلام وأن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر فى تأييد عضوية إسرائيل فى الأمم المتحدة كما جاء فى مشروع برقية مرسلة إلى « السفارة الأميريكية بمصر «نأمل الا تتخذ مصر موقفا يؤدى إلى تجدد الاشتباكات، وأن مصر لم تنفذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر الذى دعا الاطراف للاشتراك فى مفاوضات من أجل تحقيق الاقرار الفورى للهدنة ـ انظر:

U.S.F.R. Vol v. 1948 pp 1690 - 1691.

والرسالتان غير مؤرختان وقد اوضح الهامش رقم (٢) بنفس الصفحتين أنهما لم ترسلا دون توضيح السبب وإن كانتا تدلان على تفكير الخارجية الأميريكية إزاء كل من إسرائيل ومصر فى هذا التوقيت.

(٣) انظر الحديث التليفونى بين سكرتير أول السفارة البريطانية فى واشنطن بروملى Bromley مع ماكلنتوك Meclintock بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1692- 1693.

عند هذه المرحلة يمكن القول أن الدور الأميريكى انتقل من تركيز العمل خلال الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن بقراره الخاص بإقامة الهدنة الدائمة فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ثم قرار ٢٩ ديسمبر بدعوة الحكومات لوقف اطلاق النار على الفور وتنفيذ قرارى المجلس فى ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر إلى العمل الثنائى المكثف مع كل من مصر واسرائيل من أجل وضع قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ فى ١٦ نوفمبر موضع التنفيذ وهو القرار الداعى للهدنة الدائمة والمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بإشراف الأمم المتحدة.

وقد شهدت هذه المرحلة - مرحلة الانتقال إلى العمل الثنائى - سلسلة من الإتصالات المكثفة، إتصالات اميريكية اسرائيلية واتصالات أميريكية مصرية، واتصالات أميريكية مع الوسيط الدولى للامم المتحدة، وسوف نحاول استخلاص دلالات هذه الاتصالات بعد تحليل مضمونها وردود فعل كل من أطرافها مصر واسرائيل والوسيط الدولى حتى التوصل إلى اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩*.

وقد سعت السياسة الأميريكية أولا لتحقيق وقف الاشتباكات فى النقب والتغلغل الإسرائيلى فى الأراضى المصرية وتهيئة المسرح لبدء المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل بوساطة الأمم المتحدة وكان ذلك فى إطار سلسلة من الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية، والأميريكية المصرية على نحو ماسوف نتناول فيما يلى.

أثارت رسالة ترومان إلى وايزمان وبن جورين عن الغزو الإسرائيلى للاراضى المصرية ردود فعل عنيفة فى إسرائيل تمثلت فى رد بن جورين فى أول يناير ١٩٤٩ الذى نقله الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) فى رسالة لوزير الخارجية الأميريكية يعقب فيها بن جوريون على اتهام الولايات المتحدة للقوات الإسرائيلية بغزو الأراضى المصرية.

وقد تضمن رد (بن جوريون) نفى غزو مصر وإن أشار إلى اختراق الأراضى المصرية أثناء سير العمليات الحربية.

ويلاحظ أن رد (بن جوريون) جاء فى ضوء اعتبارين أو عاملين، حدة لغة رسالة ترومان من ناحية والتهديدات البريطانية بتنفيذ وفرض الانسحاب مالم تنفذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن [١].

ويؤكد هذا الاستقراء ماجاء فى رسالة ثانية بعث بها الممثل الخاص للولايات المتحدة إلى الخارجية الأميريكية يقول فيها إن الضغط الأميريكى واستخدام لغة التهديد قد أدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية [٢].

وفى نفس الإطار بعث (حاييم وايزمان) رئيس الحكومة المؤقتة لإسرائيل إلى الرئيس ترومان فى ٣ يناير رسالة يرد فيها على تحذير المبعوث الأميريكى الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية وإلا

(*) محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره.

1- Telegram from the special representative of U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state Jan. 1. 1949. U. S. F. R. 1949. Vol VI. p 554.

2- Ibid p. 595.

أعادت الولايات المتحدة النظر فى طلب إسرائيل الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، وقد أبدى حاييم وايزمان انزعاجه من الموقف الأميريكى غير المتكافئ مع «العدوان المصرى» (١).

واكتفت الخارجية الأميريكية بطمأنة إسرائيل ببرقية بعث بها وزير الخارجية بالنيابة إلى الممثل الأميريكى الخاص فى ٣ يناير ١٩٤٩ ردا على رسالة وايزمان وتعليق بن جوريون عن خطورة العمل الإسرائيلى وخطورة رد الفعل البريطانى، مؤكدا أن للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية كبرى ومصالح أخرى فى الشرق الأوسط وأنه ليس لذلك مايبرر الموقف الإسرائيلى من الأعتراض على رد الفعل الأميريكى القوى (٢).

وبالتوازى مع الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية كانت الخارجية الأميريكية تجرى فى نفس الوقت اتصالات مع سفارتها فى القاهرة وتصدر لها التعليمات لإبلاغ الملك فاروق بموقفها إزاء تجدد الاشتباكات فى منطقة النقب.

وقد تضمنت المذكرة التى طلبت الخارجية الأميريكية إبلاغها للملك فاروق انزعاج الولايات المتحدة الشديد لتجدد القتال بين قوات مصر وإسرائيل فى منطقة النقب برغم قرارى مجلس الأمن في ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر وقرارات مجلس الأمن الأساسية لوقف إطلاق النار والهدنة فى فلسطين فى ٢٩ مايو، ١٥ يوليو ١٩٤٨.

وتقول المذكرة الأميريكية إن الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل الانسحاب فورا والتوقف عن غزو الأراضى المصرية.

ولكن المذكرة الأميريكية كانت تطلب من مصر فى نفس الوقت الالتزام بقرار مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الذى يدعو الاطراف فى الصراع للتفاوض للتوصل للهدنة مباشرة أو عن طريق وسيط الأمم المتحدة (٣).

كما طلبت الرسالة ـ تحديدا ـ من مصر أن تبدأ على الفور المفاوضات بهدف التوصل للهدنة التى يطالب بها مجلس الأمن فى قراره فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كما تطلب من الملك التدخل لدى الحكومة لحثها على ذلك. وفى نفس الرسالة تطلب الولايات المتحدة من مصر ممارسة ضبط النفس وتأكيدات عن نوايا مصر السلمية وأكدت أن الحكومة الأميريكية والشعب الأميريكى يشعران أن الوقت قد حان للسلام مع اسرائيل(٤).

---

١ – رسالة وايزمان الى ترومان Ibid p. 600

٢ – رسالة من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى تل أبيب (ماكدونالد)

U.S.F.R.Vol VI, pp 1949, pp. 601- 602

٣ – طلبت الخارجية من سفارتها بالقاهرة اجراء مقابلة فورية مع الملك وتقديم عرض شفوى للمطالب الأميريكية ثم مذكرة مكتوبة . انظر نص الرسالة فى ٣يناير ١٩٤٩ Ibid pp. 602 - 603

٤ – نص الرسالة ـ انظر: Ibid, idem

وقد بعث القائم بالأعمال الأميريكى فى القاهرة (باترسون) برسالة إلى الخارجية الأميريكية ينقل فيها مقابلته مع الملك فاروق وحثه اياه على عدم اقدام المصريين على أعمال عسكرية حتى لايتعرضوا لعمليات انتقامية من اسرائيل وطلب من الملك ممارسة نفوذه، وقد ابلغه الملك رغبة الحكومة المصرية فى ابرام الهدنة التى قررها مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر ولكن بشرط تنفيذ نصوص قرار مجلس الأمن فى ٤ نوفمبر فى نفس الوقت.

أنظر:

The charged, affaires in Egypt (Patterson) to the secretary of state, Cairo, Jan. 5, 1949. 501. BB. Palestine 1-5-49- top secret, Ibid. p.617 .

وكانت مصر قد وافقت سرا على بدء المباحثات مع اسرائيل فى ٤ يناير ١٩٤٩ وأبلغت ذلك (لبانش) الذى ابلغها بدوره إلى نائب رئيس الوفد الأميريكى واشترطت مصر موافقة إسرائيل على وقف اطلاق النار، مما دفع (بانش) إلى أن يطلب وساطة الولايات المتحدة لدى اسرائيل للموافقة على وقف اطلاق النار وتقديم النصيحة الملائمة لها بما يكفل رجحان الاتجاه نحو وقف اطلاق النار والدخول فى مباحثات الهدنة، وكان طبيعيا أن توافق اسرائيل على الهدنة بعد أن تمركزت قواتها فى النقب وتمكنت من الاستيلاء على أراضى جديدة ومواقع استراتيجية دعمت موقفها العسكرى.

وقد عززت الحكومة الأميريكية فى هذا الوقت اتصالاتها مع كل من مصر وإسرائيل فقد طلبت من السفارة الأميريكية فى القاهرة إبلاغ وزير الخارجية المصرى بأن الحكومة الأميريكية تأمل ألا تغير الحكومة المصرية نواياها السلمية وتأمل أن تلتزم مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار فورا وبدء مفاوضات الهدنة والسلام. وقد ابلغت رسالة مماثلة إلى ممثلها فى إسرائيل بنفس المضمون والتاريخ [٢].

وبعد أن مهدت الدبلوماسية الأميريكية لبدء المباحثات باتصالاتها مع كل من الخارجية المصرية والخارجية الإسرائيلية فيما بين ٤ . ٥ يناير ١٩٤٩، استطاع (بانش) الوسيط الدولى بالنيابة أن يقدم تقريره إلى مجلس الأمن فى ٦ يناير ١٩٤٩ مفاده أن مصر قد ابلغت ممثل الوسيط الدولى فى القاهرة عن القبول غير المشروط للاقتراح بوقف اطلاق النار يعقبه فورا مفاوضات مباشرة بين ممثلى الحكومتين تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن فى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ *.

وتعكس رسالة ابراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر الذى تولى الحكم فى مصر بعد اغتيال النقراشى بصفته الرجل الثانى فى حزب الهيئة السعدية إلى السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم تقدير حكومته للمشاعر الودية للولايات المتحدة التى تسعى لإعادة السلام إلى فلسطين ولتؤكد أن مصر قد التزمت بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بفلسطين بينما لم يلتزم بها الأعداء الصهاينة ومن ثم فقد اضطرت مصر لممارسة الدفاع المشروع ضد الهجمات [٣].

انتقلت الدبلوماسية الأميريكية من التمهيد للمفاوضات بالاتصال بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية إلى مرحلة أكثر تحديدا هى مرحلة استطلاع الرأى لدى كل منهما لمعرفة مواقفهما واتجاهاتهما تجاه مفاوضات الهدنة وموضوعاتها.

2- The secretary of state to the Embassy in Egypt. top secret, Washington, Jan.5, 1949. Ibid Pp. 516 - 616.

(*) لاشك أن رغبة مصر فى فك الحصار عن قواتها فى الفالوجا بعد أن ساء وضعها وعدم قدرة مصر على القيام بعمل عسكرى مضاد ثم انحياز الولايات المتحدة إلى جانب اسرائيل واستجابتها لمطالبها والفتور الذى اصاب القوات العربية المشاركة خاصة بعد الهزائم التى لحقت بها كل ذلك كان يمثل جملة من الدوافع التى حدت بمصر إلى قبول وقف اطلاق النار بدون شروط.

3- Ibid. P. 622

وفى المرحلة الإستطلاعية هذه اجتمع نائب رئيس الوفد الأميريكى فى نيويورك مع محمود فوزى لمناقشة تسوية الحدود فى فلسطين فى ٧ يناير حيث طرح فوزى ضرورة إجراء مباحثات غير رسمية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر حول خطوط الحدود جنوبى فلسطين (١).

وبالتوازى مع الاتصال مع مصر لاستطلاع آرائها قابل الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل شرتوك وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٩ يناير ١٩٤٩ للتأكد من انسحاب وحدات اسرائيل من الأراضى المصرية والالتزام بوقف اطلاق النار وقد أكد شيرتوك التزام اسرائيل بوقف اطلاق النار والبدء فى مفاوضات كاملة مع مصر. وقد طلبت الخارجية الأميريكية من القائم بأعمال سفارتها فى مصر ابلاغ الحكومة المصرية بعزم حكومة اسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من مصر وأن يبلغ رئيس وزراء مصر عن أمل الحكومة الأميريكية ألا تفعل مصر مامن شأنه زعزعة الوضع القائم وإبداء الأمل ببدء المباحثات فى رودس بين مصر وإسرائيل وأن يؤدى ذلك إلى سلام دائم فى فلسطين (٢).

وفى إطار مرحلة استطلاع وجهات النظر والتأكد من النوايا، جرت فى واشنطن مقابلة بين الممثل الخاص لحكومة اسرائيل المؤقتة (ابشتاين) ومسؤولى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ١٠ يناير ١٩٤٩ (٣) أكد فيها ابشتاين تمام انسحاب القوات الإسرائيلية التى دخلت الأراضى المصرية ورغبة الحكومة المؤقتة فى اسرائيل فى دخول المفاوضات مع مصر فى رودس.

وأوضح «ابشتاين» أنه وان كان الموقف العسكرى هو العامل الأساسى فى إقناع المصريين بالموافقة على الهدنة فإن الحكومة المؤقتة لاسرائيل تدرك أهمية الاتصالات التى تقوم بها الولايات المتحدة فى القاهرة وتل أبيب وأنها كانت ذات فائدة وأن هذه الاتصالات قد تمت فى اللحظة المناسبة سيكولوجيا وأن اسرائيل شديدة الإمتنان للولايات المتحدة».

واستجابة لهذه التأكيدات التى نقلها (ابشتاين) ممثل الحكومة الإسرائيلية المؤقتة فى واشنطن، طلبت الخارجية الأميريكية من سفارتها بالقاهرة فى ١١ يناير ١٩٤٩ أن تبلغ وزارة الخارجية المصرية بطريقة غير

---

(١) انظر مذكرة حديث محمود فوزى مع صمويل كوبر المساعد الخاص لمدير مكتب الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية وعضو الوفد الأميريكى فى نيويورك وكان الموضوع تسوية الحدود فى فلسطين. Ibid. PP. 623 - 652.

(٢) انظر برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل الى وزارة الخارجية الأميريكية فى ٩ يناير ١٩٤٩ Ibid P. 632.

وانظر الهامش رقم (٥). P.633 عن برقية القائم بالأعمال الأميريكى فى مصر رقم ٣٣ فى يناير ١٩٤٩.

(٣) مذكرة حديث مسؤولى الخارجية الأميريكية مع ممثل اسرائيل فى واشنطن .

Memo of conversation by Mr. Stewart W.Rockwell of the Division of Near Eastern affairs, washington, Jan. 10, 1949, Mr. Eliahu Epstein, special representative of the provisional govr. of Israel 867 No. 01 1 - 10 - 49. U.S.F.R. 1949, Vol VI PP. 633 - 634.

رسمية أن ممثل اسرائيل قد أبلغ الخارجية الأميريكية رسميا بأن كافة القوات الإسرائيلية قد انسحبت من الأراضى المصرية وأنها - أى الخارجية الأميريكية - تأمل أن توفد الحكومة المصرية كبار مسؤوليها إلى مباحثات رودس [١].

بذلك كانت الخارجية الأميريكية بمثابة القناة (غير المباشرة) التى ستنتقل عبرها تأكيدات الطرفين بالاستعداد لدخول المباحثات مما يضفى ثقلا واهمية للدور الذى سوف تلعبه الدبلوماسية الأميريكية ليس فقط فى مجرد استطلاع الرأى والتأكد من النوايا بل وفى تقريب المواقف وممارسة الضغط فى بعض الأحيان لتحقيق الصيغة الأميريكية الجديدة باقرار الهدنة الدائمة واجراء المفاوضات بين ممثلى الحكومتين المصرية والاسرائيلية كخطوة أولى نحو التسوية السلمية.

وكانت الخارجية المصرية من جانبها قد اشترطت لبدء مفاوضات الهدنة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية التى كانت قد قامت بغزوها، ففى مقابلة بين السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم والخارجية الأميريكية فى ١٠ يناير ١٩٤٩ نقل أن حكومة مصر مع موافقتها على ايفاد مندوبيها للمفاوضات فى رودس مع الوسيط بالنيابة فإن هؤلاء المندوبين لن يغادورا مصر حتى يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية.

وحدد السفير المصرى مع الخارجية الأميريكية موقف حكومة مصر بانه الاصرار على أن تجرى كل المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة فى ٤ . ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ وأن مصر سوف تشترك فى المفاوضات بعقل مفتوح ورغبة صادقة من أجل هدنة دائمة وسلام مقبل».

وأعرب السفير المصرى فى واشنطن عن تقديره «للجهود الرائعة» من جانب الولايات المتحدة لاقناع الإسرائيليين بالإنسحاب من مصر وأنه لولاهم لما كانت مصر قد وافقت على الدخول فى المفاوضات وأعرب عن أمله فى أن تستمر الولايات المتحدة فى أن تلعب دورا رائدا فى إنجاز الهدنة.

وفى مقابل هذا ابلغ المسؤولون بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية أنهم تلقوا معلومات أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماما من مصر وأكدوا أن جهود الحكومة الأميريكية لتحقيق حل سلمى للمشكلة الفلسطينية سوف يستمر بالتعاون مع الأمم المتحدة [٢].

لاشك أن مضمون حديث السفير المصرى كامل عبد الرحيم مع الخارجية الأميريكية يؤكد ما سبق أن استقرأه الباحث من أن الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية المكثفة كان لها دورا حيوى فى ارغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضى المصرية (رسالة ترومان إلى وايزمان وبن جوريون فى ٥ يناير ١٩٤٩) مما يكشف عن الدور النشط الذى لعبته الدبلوماسية الأميريكية فى التمهيد للمفاوضات وفى دفع مصر للموافقة على الدخول فى مفاوضات رودس.

---

(١) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها بالقاهرة برقم ٣٨ نفس الوضع والمصدر بالهامش السابق.

(٢) انظر مقابلة السفير المصرى كامل عبد الرحيم فى واشنطن مع مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية:

Memo. of conversation by the Director of the office of Near Eastern and African affairs, confidential, sub. interview with Ambassador of Egypt, Jan. 10, 1949, U.S.F.R, Ibid PP. 636 - 637.

٣ـ الاسهام الأميريكى فى المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر واسرائيل:

بعد التمهيد للمفاوضات بتأكيد وقف إطلاق النار وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من داخل الأراضى المصرية قامت الخارجية الأميريكية ببلورة تصوراتها عن دور الولايات المتحدة فى التوصل لحل لمشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة فأكدت أن اهتمام الولايات المتحدة بالمشكلة الفلسطينية مصدره المصلحة الاستراتيجية العميقة للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى، ولذلك فقد سعت الولايات المتحدة من خلال ثلاث وسائل أساسية للاسهام فى حل المشكلة الفلسطينية واستعادة السلام فى الشرق الأوسط. ففى الجمعية العامة قامت بالدور القيادى فى محاولة الوصول إلى سلام دائم، وفى مجلس الأمن نشطت الولايات المتحدة فى تبنى وتأمين الاجراءات الهادفة إلى الحفاظ على الهدنة فى فلسطين لتحل محلها الهدنة الدائمة، كذلك سعت فى الجمعية العامة لتقديم غوث فورى لأكثر من نصف مليون عربى يشكلون مشكلة إجتماعية وسياسية خطيرة فى الأمم المتحدة. ووضح أن أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لفلسطين فى الأمم المتحدة هى ضمان الوقف الفورى والنهائى للاشتبكات العسكرية. إجراء مفاوضات عن طريق لجنة التوفيق الخاصة والتى تشارك الولايات المتحدة فى عضويتها، ثم الغوث وإعادة التوطين فى النهاية للاجئين العرب [١]. وكل ذلك بالطبع كان ينبع من أهداف السياسة الأميريكية ومصالحها الأمنية فى الشرق الأدنى.

بذلك أصبح المسرح مهيئا لبدء المفاوضات الفعلية بين مصر وإسرائيل فى ردوس بعد تمهيد نشط من الدبلوماسية الأميريكية واتصالات متتالية بين واشنطن وتل أبيب من ناحية وواشنطن والقاهرة من ناحية أخرى مكنت الوسيط (بانش) من إبلاغ مجلس الأمن فى برقية له فى ١٢ يناير ١٩٤٩ عن بداية المفاوضات بين مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل فى ردوس فى ١٢ يناير ١٩٤٩ *.

وقد بعث ترومان إلى وايزمان برسالة هامة فى ١٧ يناير ١٩٤٩ تزامنت مع بداية المفاوضات المصرية الإسرائيلية يؤكد له فيها أنه يتطلع - فى ضوء التطورات الأخيرة - إلى مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل ويأمل أن يتسع نطاق هذه المفاوضات العسكرية إلى المجال السياسى وأن تتسع بحيث تشمل كل الأطراف فى النزاع.

---

(١) مذكرة ماكلنتوك الخاصة بدور الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين.

Memo. by Robert McClintock, Secret, Washington, Jan. II, 1949, U. S. F. R. Ibid. P. 640. Message released by the U. N. security council on Jan, 13, 1949, U. S. F. R. Ibid. PP. 649 - 650

(*) وقد جاء فى تقدير بانش أنه الحاقا لتقرير الوسيط فى ٦ يناير ١٩٤٩ عن اتفاق مصر وإسرائيل على وقف اطلاق النار فى النقب وبدء مفاوضات على اساس قرارى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ فقد تراس الوفد المصرى البكباشى محمد ابراهيم سيف الدين ورأس الجانب الاسرائيلى الدكتور ايتان، وأكد (بانش) فى تقريره أنه فى ضوء اجتماعه بالوفدين منفصلين أنهما قد ابديا رغبة صادقة فى التوصل لنتيجة ناجحة للمباحثات فى أسرع وقت ممكن.
كما قدم بانش تقريرا اخر فى ١٣ يناير ١٩٤٩ الحاقا بتقريره فى ١٢ يناير عن الاتفاق على النواحى الاجرائية واجراء مباحثات تمهيدية منفصلة ثم اجتماعات بين رؤساء الوفدين ثم اجتماعات مشتركة برئاسة الوسيط الدولى وأبرز (بانش) فى تقريره أن روح المصالحة والتوفيق توحى بالأمل». (نفس المصدر والموضع).
وقد ابرز (بانش) فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الهدنة بين مصر واسرائيل فى رودس يوم ١٣ يناير أن المفاوضات تنحصر فى تنفيذ قرارى مجلس الامن ٤، ١٦ نوفمبر وأن الاجتماع ليس «انعقاد مؤتمر سلام» وليس من المتوقع أن يتناول المشكلات السياسية المعقدة التى تحيط بالمسألة. انظر البرقية رقم ٤١ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٩ في ملف فلسطين فى الأمم المتحدة رقم 50 IBB Palestine 1- 14 - 1949 ibid P. 656. والنشرة الصحفية.
وقد أكد القائم بالاعمال الأميريكى (باترسون) فى القاهرة فى برقيته للخارجية الأميريكية ماقاله (بانش) عن طبيعة المباحثات فوصفها بانها (عسكرية صرفة) وحدد الموقف المصرى بأنه ينفى أى طابع سياسى للمباحثات ولاتعنى الاعتراف بدولة اسرائيل أو تعنى مباحثات مباشرة مع الصهاينة أو مباحثات مائدة مستديرة - انظر

The Charge D'affairs (Patterson) in Egypt to Secretary of State, restricted, Cairo Jan 14, 1949, Ibid PP. 666 - 667.

وأكد (ترومان) فى رسالته إلى وايزمان خلال انعقاد مفاوضات الهدنة «أنه من الضرورى بالنسبة لاسرائيل والعرب أن يبذلوا كل محاولة للتوصل لتسوية نهائية بما يحقق لفلسطين السلام النهائى وهو أمر بالغ الحيوية للشرق الأدنى وللهدف الأكبر فى الأمن الدولى» (١).

ويستخلص الباحث من رسالة ترومان إلى وايزمان دلالتين، أولاهما: الحث الواضح لحكومة اسرائيل على التجاوب فى مفاوضات الهدنة بينها وبين مصر وبذل كل محاولة للتوصل لتسوية نهائية، وثانيهما: أن الولايات المتحدة - بعكس مصر- تأمل أن يتسع نطاق المباحثات العسكرية بحيث يمتد إلى المجال السياسى وأن تشمل كل الأطراف.

لذلك يمكن القول إن نشاط الدبلوماسية الأميريكية المكثف للاعداد للجو الملائم لعقد مفاوضات الهدنة واتصالاتها بين مصر وإسرائيل لم يكن لمجرد تحقيق وقف إطلاق نار آخر أو وقف اشتباكات بل الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة كخطوة أولى نحو سلام دائم على نحو ما أعلن جيساب Jessup المندوب الأميريكى أمام مجلس الأمن فى جلسته فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ كما سبق أن أوضحنا فى موضع سابق.

ومما يرجح هذا الاستقراء للباحث عن طبيعة الدور الأميريكى فى الوساطة بين مصر وإسرائيل واهتمام هذا الدور بالعمل من أجل تسوية نهائية وتحويل الطابع العسكرى إلى طابع سياسى كما جاء فى رسالة ترومان إلى وايزمان فى ١٧ يناير نص الإعلان الذى اتفق عليه بين مندوبى مصر وإسرائيل فى ١٤ يناير حول بند جدول الأعمال المعنون (ضمانات اضافية خاصة بالهجوم العسكرى والامن القومى) وقد اتفق على أن يكون هذا الاعلان ديباجة لاتفاقية الهدنة التى صيغت فى ١٩ يناير ١٩٤٩ (٢).

= أقام (بانش) مع أعوانه فى طابق خاص بفندق (دي روز) برودس وحجز للمندوبين المصريين واليهود طابقين من نفس الفندق وبدأت المفاوضات فى ١٣ يناير بين الوفدين المصرى واليهودى تحت رئاسة بانش وكان أعضاء الوفدين من الجانب المصرى الاميرلاى محمد ابراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل الرحمانى والبكباشى محمد نوح، والملازم أول روجيه لبيب ومن الجانب الاسرائيلى والتر ايتان والكولونيل بيجال يادين، وكان الجنرال وليام رايلى يعمل بالتعاون مع رالف بانش الوسيط الدولى فى المفاوضات وكان جدول الأعمال يشمل تصريح الطرفين بعدم الاعتداء اثناء المفاوضات واخلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا وتحديد خطوط الهدنة وقدم (بانش) فى ٢٣ يناير ١٩٤٩ مشروعا من عدة نقاط تحتوى على عدم الاعتداء من أى من الطرفين أثناء المفاوضات واحتفاظ كل من الطرفين بموقفه، وتحديد خطوط الهدنة بالنسبة للقوات المصرية والاسرائيلية وتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ١٩٤٨/١١/١٦ وتخفيض القوات المصرية فى منطقة غزة ورفح، وحياد منطقة العوجة وتبادل الاسرى وسريان الاتفاق لحين تسوية مشكلة فلسطين - انظر محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤، وانظر ايضا ابراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للاعلام العربى، ١٩٨٦، ط ١، صص ٤٠٨ - ٤١٤.

(١) مشروع رسالة ترومان Truman to President Haim Weizman of Israel tel Aviv, Washington undared 501. BB. Palestine 1 - 17 - 1949
نقل الرسالة الى البيت الابيض «لافيت» Lovett وزير الخارجية الأميريكى بمذكرة مؤرخة فى ١٧ يناير والمحتمل إنها ارسلت الى الرئيسى الاسرائيلى دون تعديل - انظر U. S. F. R. Vol Vi, 1949, PP 670 - 671.

(٢) رسالة مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة (أوستن) الى وزير الخارجية (ينقل برقيات بانش من رودس الى السكرتير العام)
The U. S. representive at the U. N. (Austin) to the Secretary of state, confidential, N. Y. Jan. 19, 1949 U. S. F. R Vol VI 1949. P. 686

تحليل هذه الديباجة يعكس فى تقدير الباحث ما كانت عليه وجهة النظر الأمريكية التى اعدها (بانش) في مضمون هذه الديباجة إذ قالت فى مطلعها بدافع من الرغبة فى تحقيق السلام الدائم لفلسطين وفى هذا الاطار الاعتراف بأهمية الضمانات المتبادلة بالنسبة للنوايا العسكرية فى المستقبل بين الطرفين يتم تأكيد المبادئ التالية التى يلتزم بها الطرفان خلال الهدنة:

١ ـ الاحترام الدقيق من الطرفين لتوجيهات مجلس الأمن بعدم اللجوء للقوة العسكرية فى النزاع الخاص بفلسطين

٢ ـ عدم القيام بأى عمل عدوانى من جانب القوات العسكرية بالبر والجو والبحر من أى جانب أو التخطيط لهذا العمل أو التهديد ضد الشعب أو القوات المسلحة للطرف الآخر.

٣ ـ الاحترام الدقيق لحق كل طرف فى أمنه وتحرره من الخوف من هجوم القوات المسلحة لطرف آخر.

٤ ـ الموافقة على أن إعلان الهدنة بين القوات المسلحة للطرفين خطوة لاغنى عنها نحو تصفية الصراع المسلح واستعادة السلام فى فلسطين.

لم يقتصر الدور الأمريكى فى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية على التمهيد لها واستطلاع مواقف الجانبين وحثهما على التجاوب بل كان بنفس الدرجة من النشاط خلال عملية المفاوضات ذاتها كلما ظهرت صعوبات يتعثر أمامها سير المفاوضات وبصفة خاصة مواقف اسرائيل من العوجة وبير سبع وبير العصلوجى وحصار الفالوجا وإصرارها على عدم رفع حصار الفالوجا إلا بعد توقيع اتفاق الهدنة.

وقد استشعر (بانش) هذه الصعوبات فى الموقف الإسرائيلى تجاه حصار القوات الإسرائيلية لجيب (الفالوجا) الذى أصر على عدم رفع الحصار عنه إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة فبعث إلى (راسك) Rusk مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأمريكية عبر أجهزة الاتصالات البحرية فى ردوس أن الوفد الإسرائيلى ابلغه رسميا أن انسحاب القوات المصرية من الفالوجا المقرر بداه فى ٢٥ يناير قد يتأجل لحين ابرام اتفاقية الهدنة مع مصر ووصف (بانش) هذا العمل بانه انتهاك صارخ للاتفاق المصرى الإسرائيلى حول الموضوع، وأعرب عن رأيه بأن مثل هذا العمل المتعسف والمنفرد، مالم يعالج فورا، فسوف يسفر عن انهيار المفاوضات [١].

كما كان (بانش) قد بدأ بالفعل يواجه صعوبات أخرى لا تقل عن مشكلة حصار (الفالوجا) بالنسبة لمواقف إسرائيل من مناطق (العوجة) وبير العصلوجى وبيرسبع [٢]، مما دفعه للاعتقاد بأن الموقف الحالى يتطلب ممارسة الضغط على مستوى حكومى [٣]، وحث الولايات المتحدة على التدخل لاقناع إسرائيل بتغيير موقفها.

U. S. F. R. Vol VI 1949, Ibid P. 691 .

(١) انظر

(٢) وانظر برقية السفير الأمريكى فى اليونان إلى وزير الخارجية:

The Ambassador in Creece (Grady) to the secretary of state, secret, Athens Jan. 28, 1491.

3- The U. S. representative (Austin) to the secretary of state, secret, N. Y. Jan 23, 1949, Ibid. P. 691.

نفس الموضع والمصدر

وقد أكد اتصال السفير المصري مع إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية تقديرات (بانش) وضرورة ممارسة ضغط حكومى على اسرائيل إذا طرح السفير المصرى كامل عبد الرحيم الموقف الإسرائيلى المتشدد فى المفاوضات فى رودس لرفض الانسحاب طبقا للخطوط التى حددها مجلس الأمن وأعرب عن خشيته من فشل المفاوضات فى رودس وماسيكون لذلك من نتائج، وطلب من الحكومة الأميريكية أن تمارس نفوذها مع الإسرائليين لاقناعهم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وقد أكد مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية أن حكومته شديدة الاهتمام بتحقيق سلام دائم فى فلسطين وأنها سوف تعمل كل ماتستطيع لإقناع الطرفين بضرورة الاعتدال [١].

فى ضوء تقديرات (بانش) وخشيته من انهيار المفاوضات وفى ضوء مساعى مصر لدى الحكومة الأميريكية نشطت الدبلوماسية الأميريكية فى سلسلة من الاتصالات المركزة بين واشنطن وتل أبيب فى مباحثات أميريكية اسرائيلية للتغلب على الصعوبات التى تعترض مفاوضات الهدنة بسبب الموقف الإسرائيلى.

فقد استدعت الخارجية الأميريكية الممثل الخاص لاسرائيل لدى الولايات المتحدة «ابشتاين» وابلغته مخاوفها ازاء الانباء التى تشير إلى أن ممثلى اسرائيل فى مفاوضات رودس قد أعلنوا تأجيل انسحاب القوات المصرية من الفالوجا الذى كان مقررا يوم ٢٥ يناير حتى يتم الاتفاق على الهدنة بين مصر وإسرائيل [٢].

وتقول برقية الخارجية الأميريكية المرسلة إلي ممثلها الخاص فى إسرائيل عن الاجتماع مع ابشتاين فى واشنطن أنه سبق للوفد الإسرائيلى أنه وافق على الافراج دون شروط عن هذه القوات وأن هذه الموافقة الاختيارية لم تكن مرتبطة بالتوصل لاتفاق الهدنة.

ونقلت الخارجية الأميريكية أن الممثل الإسرائيلى فى واشنطن أفاد أن تعليمات تل أبيب تقول بابلاغ الخارجية الأميريكية بأن حكومته تريد من حيث المبدأ ابقاء قواتها فى نفس الخطوط العسكرية الحالية اثناء الهدنة التى تحكمها الاعتبارات العسكرية ولكن هذا الموقف لن يؤثر على التسوية السلمية النهائية، وأشار ابشتاين - كما نقلت برقية الخارجية الأميريكية - «إلى أن المصريين قد هزموا فى الحرب ولكنهم يريدون العودة إلى القاهرة فى ثياب المنتصرين وهو أمر ليس من السهل تحقيقه».

وقد عبرت الخارجية الأميريكية عن أنها تأمل ألا تتخذ أى من الحكومتين موقفا من شأنه أن يؤدى إلى انهيار المفاوضات، حيث أن الحكومة الأميريكية الصديقة لكل من مصر وإسرائيل تريد نجاح المفاوضات [٣].

ونقل الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل بدوره إلي وزير الخارجية الأميريكية نتائج اتصالاته ومباحثاته مع وزير الخارجية الاسرائيلى (شيرتوك) ومع (شلواح) Shiloahالمستشار السياسى بالخارجية

---

(١) انظر مذكرة حديث ستيورات روكويل من ادارة الشرق الأدنى : Stuart Rockwell بالخارجية مع السفير المصرى كامل عبد الرحيم

Memo. Of Conversation by. Mr.Stuart Rocwell of the Division of near eastern affairs, Confidential Washington, Jan 24, 1949. Sub, palestine, Ibid pp. 693 - 694.

(٢) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى تل أبيب:

The secretary of state to the special representative of the U. S. in Israel (McDonald) top secret, U. S urgent, Washington 24 feb. 1949. U. S. F. R. Vol VI. 1949- 695.

3- Ibid, idem

الإسرائيلية. وقد حلل (ماكدونالد) الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل موقف الأخيرة بأنها تطالب أن يكون الجلاء عن الفالوجا جزء من المفاوضات العامة للهدنة ككل وألا تكون عملية منفصلة وأن (بانش) قد رفض هذا التفسير وأصر على تحديد موعد للانسحاب مع اقتراب الاتفاق على الهدنة بالاضافة إلى أن المصريين أرسلوا مذكرة إلى (بانش) يتهمون فيها إسرائيل بالتقاعس وإبطاء عملية الانسحاب من الفالوجا[1].

وكما سبق القول فإن نشاط الدبلوماسية الأميريكية كان يسير فى اتجاهين متوازيين، الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية، والاتصالات الأميريكية المصرية - بالاضافة إلى القناة الثالثة - إن جاز التعبير - وهى اتصالات واشنطن مع بانش بشكل دورى لتقييم الموقف فى سير المفاوضات.

وفى اطار الاتصالات الأميريكية المصرية نقل وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة خلاصة اتصالات المبعوث الإسرائيلى ابشتاين Epstein فى واشنطن (بمعنى مضمون الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية) [2] وقلق إسرائيل البالغ من موقف مفاوضات رودس واحتمالات فشلها وحدد موقف إسرائيل فى عدة نقاط هى:

- إن اسرائيل ترغب بصدق فى التوصل لاتفاق مع المصريين وترى أن المصريين متشددون ويرفضون الاعتراف بالهزيمة.

- إن أهم عقبة هى منطقة (العوجة) التى يرى المصريون أن الوجود الإسرائيلى فيها يمثل تهديدا لهم، ويطالبون بانسحاب الاسرائيليين من العوجة، لكن الحكومة الإسرائيلية - لأسباب أمنية - لاتستطيع الانسحاب بالكامل مادامت احتمالات مفاوضات التسوية السلمية غير قائمة.

- إن الإسرائيليين أبلغوا المصريين بالاستعداد لانسحاب معظم القوات الإسرائيلية من العوجة مع ترك (موقع عسكرى) تحت إشراف الأمم المتحدة وإنه لن يكون فى هذه القوة مايهدد مصر، ومع ذلك تعتبر قدرا من الحماية للمستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة.

- أن إسرائيل لاترى مبررا لرفض مصر توقيع الهدنة على أساس هذا الترتيب لمنطقة العوجة وإنه إذا ما تم الاتفاق حول العوجة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف ترفع الحصار عن الفالوجا.

- إن الموقف الإسرائيلى هو البقاء فى الخطوط الحالية باستثناء الترتيب فى العوجة والفالوجا وبقاء مصر فى غزة والشريط الساحلى فى رفح.

ونقل وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة أن ترتيب العوجة كما قال ابشتاين - قد تم فى اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلى لإقناع المصريين بالموافقة على هذا الأساس وأنه رغم الجمود فلن ينسحب الإسرائيليون من المفاوضات.

---

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل إلى الخارجية الأميريكية فى ٢٦ يناير ١٩٤٩:

The special representative of the U.S. In Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, urgent,tel Aviv, Jan, 26, 1949, 501. BB. Palestine 1-26-49 U.S.F.R. Vol VI, 1949 pp. 700, 701.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة فى ٢٨ يناير ١٩٤٩:

The Secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret, U.S. Urgent, Washington, Jan. 28, 1949, 501. BB. Palestine, 1- 28-49 U.S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 705-706.

وقد طلب وزير الخارجية الأميريكى إبلاغ وزير خارجية مصر فورا مع اضافة أمل الحكومة الأميريكية بالتوصل لاتفاق الهدنة وابراز معقولية الاقتراح الإسرائيلى الخاص بالعوجة لأنه لايهدد خطوط المواصلات المصرية (١).

ويستخلص الباحث من برقية وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة بالقاهرة عدة دلالات أولها أن موقف المفاوضات المتعثر يعود إلى اسلوب إسرائيل فى ربط الجلاء عن الفالوجا باتفاق الهدنة ككل، ثم بربط الاتفاق علي الفالوجا باتفاق اخر حول (العوجة) بما يعنى ترابط كل موضوعات الانسحاب سواء فى (العوجة) أم فى رفع الحصار عن (الفالوجا) بالتوصل لاتفاق الهدنة ككل، إلا أنهإزاء تهديد الوفد المصرى بالانسحاب من المفاوضات سارعت الحكومة الإسرائيلية بطلب وساطة مباشرة من الولايات المتحدة مع الحكومة المصرية وهو ما قامت به فعلا كما رأينا فى برقية وزير الخارجية الأميريكى.

وتنفيذا لتوجيهات وزير الخارجية الأميريكى قابل القائم بالأعمال الأميريكى فى القاهرة في اليوم التالى ٢٩ يناير ابراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر (٢) وأبلغه بالرسالة، وفى نهاية الاجتماع أعرب عبد الهادى عن عدم استطاعة بحث اقتراح العوجة أو أى نقاط أخرى تثيرها اسرائيل حتى تثبت اسرائيل حسن نيتها برفع الحصار دون شروط ومع ذلك فقد ترك رئيس وزراء مصر الانطباع لدى القائم بالأعمال الأميريكى بحرص مصر على الاستمرار فى المفاوضات مع الأصرار على ضرورة توافر حسن النوايا وانقاذ ماء الوجه بالافراج دون شروط عن قوة الفالوجا كشرط لاستئناف المباحثات الجادة فى رودس.

وكانت المعلومات التى ينقلها (بانش) الوسيط الدولى عن الموقفين المصرى والإسرائيلى وجمود المفاوضات واحتمال تجدد القتال واصرار كل من الطرفين على موقفهما دافعا أخر على تكثيف اتصال الولايات المتحدة بكل من مصر وإسرائيل، فمن خلال اتصالات (بانش) بالوفد الأميريكى فى نيويورك حدد الموقف المصرى بأنه يطالب بالانسحاب الاسرائيلى والادارة المصرية فى بير سبع وبير العصلوجى والسماح لقوات المصرية بالعودة إلى بير العصلوجى وعلى طول خط رفح بين العصلوجي والمطالبة بالتقدم نحو العوجة كما نقل (بانش) اصرار المصريين على أن المزايا الناتجة عن الهدنة Truce لايجب أن تقرها اتفاقية الهدنة الدائمة armistice أم الموقف الاسرائيلى كما نقله (بانش) للوفد الأميريكى فكان يقوم على أساس ابقاء القوات الإسرائيلية فى العوجة بحد أدنى بقوة دفاعية وأن يكون أى ترتيب للانسحاب على أساس تبادلى.

وكان واضحا للخارجية الأميريكية فى ضوء تقديرات (بانش) مدى تاثر المصريين لتأجيل الجلاء عن العوجة ورفع الحصار عن الفالوجا خاصة وأنهم غيرمضطرين لتوقيع اتفاق يعطى للإسرائيليين مالديهم فعلا(٣).

هذه الفجوة بين الموقفين الاسرائيلى والمصرى فى مفاوضات الهدنة دفعت الخارجية الأميريكية إلى القيام بدور الوساطة لنقل مقترحات اسرائيل الجديدة إلى مصر (٤) خاصة بعدما أبلغ ممثل إسرائيل فى الولايات

---

(١) نفس المصدر بالهامش السابق.

(٢) نص مقابلة عبد الهادى مع القائم بالاعمال الاميريكى فى برقية السفارة رقم ١١٦ فى ٢٩ يناير ١٩٤٩ ، انظر ملف 501. BB / Palestine 1-29-49.

3 - The U.S. representative in the U.N. Austin to the secretary of state, secret, urgent N.Y. Jan. 28, 1949, 501. BB. Palestine, 1-28-49. Ibid. p. 707.

4 - The secretary of state to the Emmbassy in Egypt, top secret, Washington Jan. 31, 1949, 501. BB / P{alestine 1-30-1949, U.S.F.R. Vol VI. 1949.p. 713-714.

المتحدة (ابشتاين) ردود حكومته على آراء رئيس وزراء مصر عبد الهادى بشأن العوجة. وتتلخص المقترحات الإسرائيلية كما نقلها وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة فى القاهرة:

- أن تكون قرية العوجة مقرا للجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة تحت اشراف الأمم المتحدة مع عدم تمركز قوات من الطرفين مع سحب قوات اسرائيل، مع استمرار موقف اسرائيل من الفالوجا وأن هذا يطمئن المصريين مع عدم تهديد خطوط المواصلات للمصريين.

عند هذه المرحلة من توقف المفاوضات المصرية الاسرائيلية، أعدت الخارجية الأميريكية تقييما لسير المفاوضات وجهود الوساطة فى ضوء اتصالاتها مع مصر واسرائيل واتصالات الوسيط الدولى (بانش) لخصت فيه تطورات المفاوضات على النحو التالى [1]:

- بالنسبة لموقف الوسيط الدولى أنه تقدم فى ٣١ يناير بحل وسط مقترح للحكومتين المصرية والاسرائيلية ليكون اساسا لهدنة بين البلدين وجوهر هذا الحل الوسط هو انسحاب القوات الاسرائيلية الضارية تجاه الشمال وبقاء القوات المصرية خارج فلسطين بالكامل باستثناء شريط ساحلى صغير من غزة فى اتجاه الجنوب الغربى باتجاه الحدود المصرية وقوات محددة بالقرب من الخليل، أما بير سبع الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاسرائيلية وموقع صحراوى فى النقب يسمى العصلوجى مع نقطة مواصلات هامة على الحدود المصرية تسمى العوجة سوف تكون مقرا للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية تحت اشراف الأمم المتحدة.

- أما موقف الحكومة الاسرائيلية فهو أن تحتفظ بقوات دفاعية فى المستوطنات اليهودية فى النقب، وقد أكدت الحكومة الاسرائيلية للولايات المتحدة أنه من وجهة نظرها فإن العقبة الرئيسية هى تحديد القوى التى ستبقى فى العوجة وهى على مرمى حجر من الحدود المصرية.

- أما الموقف المصرى فهو وجود اتفاق غير مكتوب غير مشروط بين وفدى مصر وإسرائيل بإجلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا (حوالى٣٠٠٠ فرد).

- وبالنسبة للموقف الأميريكى كما حددته مذكرة وزارة الخارجية فيقوم على إمكانية اقناع الحكومة الاسرائيلية بجعل العوجة منطقة منزوعة السلاح وكذلك بير سبع والعصلوجى مع انسحاب ولو رمزى لقواتها الضاربة نحو الشمال فى النقب وعندئذ يقوى الاحتمال فى إمكان عقد اتفاق هدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا الاتفاق هو حجر الزاوية، فبعد توقيع الاتفاق مع مصر سوف توقع اتفاقيات مع الدول العربية الأخرى.

وقد حددت مذكرة الخارجية الأميريكية خلاصة تقديراتها للموقف وطرحت توصياتها لأسلوب العمل بين مصر واسرائيل فى أن الحل يتوقف على النجاح فى استمرار المباحثات المصرية الاسرائيلية، ولذلك فإنه من المفيد أن تعرب الحكومة الأميريكية لإسرائيل عن أملها العميق فى أن تقدم حكومة إسرائيل تنازلات عاقلة من المحتم أن تفشل المفاوضات بدونها.

وتضيف مذكرة الخارجية الأميريكية فى تقديرها للموقف المصرى أن الحكومة المصرية قد قبلت على مضض مقترحات الوسيط الدولى وطلبت من الولايات المتحدة بذل قصارى جهدها لإقناع الحكومة الاسرائيلية لتقدم التنازلات الضرورية للاتفاق النهائى، واقترحت المذكرة اجراء اتصالات مع إسرائيل عن طريق ممثلها فى

---

(١) مذكرة روبرت ماكلنتوك إلى وزير الخارجية عن الهدنة المصرية الإسرائيلية:

Memo, by Mr. Robert McClintock to the secretary of state, Washington Feb. 4. 1949, the Israeli - Egyptian armistice negotiations 501. BB. Palestine 2-4-49. Ibid. pp. 723-724.

واشنطن (ابشتاين) وأن البديل أمام فشل المباحثات هو أن يحيل (بانش) الموضوع من جديد إلى مجلس الأمن حيث يناقش أسباب الفشل علنا [١].

ولاشك أن الاتصالات المصرية الأميريكية فى نفس الاطار الزمنى ومقابلة وزير الخارجية اتشيسون مع السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم، قد عززت تقديرات الخارجية الأميريكية وأكدت ضرورة تحركها فى اتجاه اقناع اسرائيل وتكثيف اتصالاتها مع تل أبيب.

فقد طرح السفير المصرى فى مقابلة مع اتشيسون فى ٥ فبراير ١٩٤٩ الموقف المصرى من سير المفاوضات فى رودس على النحو التالى [٢]:

ـ أن الحكومة المصرية قد قبلت ومستعدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

ـ كذلك فان مصر قبلت الحل التوفيقى الذى اقترحه (بانش) لكسر الجمود ولإنجاح التوصل لاتفاق الهدنة مع الحكومة الاسرائيلية.

ـ إن اسرائيل برغم ذلك رفضت أى حل وسط وأصرت على التوصل لاتفاق.

ـ إن الحكومة المصرية تطلب من الولايات المتحدة (التدخل) لمنع انهيار المفاوضات.

ـ إنه سوف يكون من المؤسف فشل المفاوضات وتجدد القتال.

وقد طرح وزير الخارجية الأميريكى اتشيسون موقف الولايات المتحدة من سير المفاوضات فى ضوء ما طرحه السفير المصرى وفى ضوء مالديها من معلومات من اتصالاتها مع إسرائيل والوسيط الدولى (بانش):

ـ إنه يتفق مع السفير المصرى فى وجهات نظره بالكامل.

ـ إنه بحث الموقف مع الرئيس (ترومان) الذى يبدى حرصا كبيرا فى التوصل لاتفاق كما أنه بحث الموقف مع الممثل الخاص لإسرائيل.

ـ أكد (اتشيسون) حرص الحكومة على عدم وقف المفاوضات وبذل كل الجهود للتوصل لاتفاق الهدنة.

ـ أنه مع عدم استطاعة الحكومة الأميريكية التدخل فهى سوف تستمر فى بذل مساعيها الحميدة بهدف تحقيق هذا الهدف.

وفى ختام لقاء اتشيسون مع السفير المصرى أبدى له تقديره لتعاون مصر وموقفها البناء فى مفاوضات رودس [٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مقابلة اتشيسون مع السفير المصرى كامل عبد الرحيم، انظر محضر المحادثة.

Memo of Conversation by the secretary of state, Sub. Rhodes Negotiations on Palestine, Washington, Feb. 5, 1949,501. BB. Palestine 2-5-49. U.S.F.R. Iid. p. 725.

(٣) المصدر السابق.

كثفت الدبلوماسية الأميريكية اتصالاتها مع اسرائيل باستدعاء وزير الخارجية الأميريكى لممثل اسرائيل فى الولايات المتحدة لحث حكومته على قبول مقترحات الوسيط الدولى فى مفاوضات الهدنة مؤكدا له أن الولايات المتحدة من معلومات ممثليها فى نيويورك ومن الوسيط الدولى تشعر بالقلق وأن مصر قد قبلت مقترحات الوسيط الدولى بينما أبلغ ايبان الممثلين الأميريكيين فى نيويورك رفض إسرائيل للمقترحات.

نقل وزير الخارجية الأميريكى فى مقابلة للممثل الخاص لاسرائيل أن (بانش) أشار إلى خطورة فشل المباحثات واحتمال احالة الأمر إلى مجلس الأمن، وأن المسئولية سوف تقع على عاتق الحكومة الاسرائيلية.

- إن الرئيس ترومان يشعر بالقلق البالغ وأن اسرائيل تعرف مدى تعاطفه مع إسرائيل الذى يرى أن اللحظة هى أنسب اللحظات المواتية نفسيا للتوصل إلى اتفاق دون الاضرار بالمصالح الحيوية للطرفين بتقديم تنازلات من جانب اسرائيل.

- حث اسرائيل على عدم رفض مقترحات الوسيط الدولى وإلا تعرض موقف إسرائيل للضرر بسبب إحالة الموضوع لمجلس الأمن [١].

كما أن الخارجية الأميريكية بعثت بتعليماتها لممثلها فى إسرائيل فى الخامس من فبراير تبلغه فيها أنه فى ضوء المطلب الرسمى من حكومة اسرائيل لبذل مساعى حميدة بين مصر واسرائيل للوصول إلى حل وسط بشأن مفاوضات رودس، فإن الحكومة الأميريكية اتصلت بالحكومة المصرية حول اقتراح اسرائيل الخاص بالعوجة وقد طلب وزير الخارجية الأميريكى من الممثل الأميريكى الخاص مقابلة وزير خارجية إسرائيل وترك مذكرة بالمعنى [٢]:

(١) أن الولايات المتحدة كعضو فى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين وحكومة صديقة طلبت منها اسرائيل رسميا استخدام مساعيها الحميدة لإنهاء الجمود الحالى فى المفاوضات، فإن الولايات المتحدة قد اتصلت بمصر بالمعنى المطلوب.

(٢) إن حكومة الولايات المتحدة مع عدم معرفتها بالمقترحات الاسرائيلية المضادة للحل الوسط الذى اقترحه الوسيط الدولى، فقد علمت أن حكومة مصر قد وافقت من حيث المبدأ على الحل الوسط.

---

(١) مذكرة حديث وزير الخارجية مع الممثل الخاص لاسرائيل فى ٥ فبراير ١٩٤٩ Truman papers, president's secretary file; Memo of conversation by the secretary of state, Washington 5 Feb. 1949, top secret.

وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة المقابلة فى ٥ فبراير لاطلاع الرئيس ترومان U.S.F.R. Vol VI, 1949, pp. 728-729.

(٢) انظر برقية رقم (٧٥) من وزير الخارجية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل (ماكدونالد) فى ٥ فبراير.

Telegram No. 75, from the secretary of state to the Special representative of the U.S. (McDonald) at tel aviv, WAshigton 5 Feb. 1949, 501. BB. Palestine 2-5-49, Ibid, p. 730.

«انه بنفس روح الصداقة التى اتصلت بها بمصر بناء على طلب إسرائيل فإن حكومة الولايات المتحدة ترغب فى التصريح بأنها تأمل أن تتمكن حكومة إسرائيل من بذل جهد خاص للموافقة من أجل قبول مشروع بانش كأساس ممكن للإتفاق مع مصر.

ثم أبلغ وزير الخارجية الأميريكى ممثله فى تل أبيب بمضمون المقابلة مع ابشتاين Epstein فى واشنطن لينقل إليه قلق الرئيس.

وقد قابل ممثل الولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) وزير خارجية إسرائيل (شيرتوك) لينقل رسالة وزير الخارجية الأميريكية إليه فى ٥ فبراير ١٩٤٩ وقد أبلغه (شيرتوك) بالموقف الإسرائيلى[١]:

(١) تقدير جهود الولايات المتحدة مع مصر.

(٢) الأسف لمقترحات بانش المتعارضة مع موقف إسرائيل وأمل حكومة إسرائيل ألا تضر ضررا بالغا بالمفاوضات، وأن مصر كانت سوف تتساهل فى موقفها لولا مقترحات بانش عن العوجة التى تمسكت بها.

(٣) أن إسرائيل قد وافقت أثناء المفاوضات على عدة نقاط:

(أ) الموافقة على خفض القوات الإسرائيلية فى منطقة العوجة إلى عدة وحدات دفاعية.

(ب) الموافقة على اجلاء مدينة العوجة بالكامل ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة.

(جـ) الموافقة على وجود لجنة الهدنة على الجانب الإسرائيلى وهو تنازل كبير بالنسبة للمنتصر.

(د) انه إذا كانت مصر تخشى احتفاظ إسرائيل بوحدات صغيرة فى منطقة العوجة فانه يمكن لمصر بناء دفاعات على الحدود المصرية فى مواجهة العوجة.

(هـ) مع أن الموقف الإسرائيلى هو الإصرار على جلاء مصر بالكامل عن منطقة رفح - قطاع غزة، فقد قدمت إسرائيل تنازلا سياسيا وعسكريا ضخما بالسماح لمصر بالإستمرار فى الاحتفاظ بقوات عسكرية خفيفة فى منطقة القطاع.

ولخص (شيرتوك) الموقف الإسرائيلى بأن تخلى إسرائيل عن العوجة يعنى التخلى عن أهم وأخطر المواقع على الحدود والرجوع إلى مواقع لايمكن الدفاع عنها تاركة نفسها للخطر أمام مصر لو غيرت موقفها واستأنفت الحرب ورأى (شيرتوك) أنه مع أن مصر هى المعتدية Invader فإن (بانش) يطالب إسرائيل بالإنسحاب من منطقة واسعة وأن هذا المطلب ليس عادلا أو مقبولا.

وكان تعليق ممثل الولايات المتحدة على ما طرحه (شيرتوك) من عناصر الموقف الإسرائيلى أنه من الضرورى توجيه إهتمام خاص بخوف إسرائيل العميق من قدرة مصر النسبية، وأنه مع هزيمة القوات المصرية فى الميدان، فهى لا تزال سليمة، ويمكن لها أن تتسلح لدى عودتها لمصر وعبور الحدود وضرب إسرائيل من

---

(١) انظر البرقية رقم (١٠١) من الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) إلى وزير الخارجية عن مقابلته مع (شيرتوك) وزير خارجية إسرائيل Telegram no. 101, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary top secret, urgent, tel Aviv, Feb.6,1949, 501. BB./ Palestine, 2-6 -49, Ibid, P. 731.

جديد وأن عدم إطمئنان إسرائيل للأمم المتحدة بأن تضمن تقييد مصر فى المستقبل دفع إسرائيل لعدم الإستعداد للتخلى عن مواقعها الدفاعية الحالية (١).

فى اليوم التالى لمقابلة (ماكدونالد) ممثل الولايات المتحدة مع شيرتوك وزير الخارجية الإسرائيلى قابل (ماكدونالد) فى ٧ فبراير شلواح Shiloah المستشار السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى للحصول على رد إسرائيل على المذكرة الأميريكية فى اليوم السابق (٢).

وقد حدد (شلواح) مستشار رئيس وزراء إسرائيل الموقف الإسرائيلى كما يلى:

- إن مصر قدمت مقترحات تثير القلق فى رودس باصرارها على انسحاب القوات الإسرائيلية من النقب باستثناء القواعد الدفاعية فى المستوطنات.
- الاحتفاظ بحرية الحركة الكاملة لتحرك القوات المصرية فى المنطقة.
- عدم السماح لإسرائيل بأى قوات دفاعية فى النقب الجنوبى.

وعقب شلواح على مقترحات (بانش) بأنها كلها صيغت لصالح مصر رغم أن إسرائيل هى (الطرف المنتصر). ثم لخص (شلواح) موقف إسرائيل أو بالأخرى مطالبها كما يلى:

- إن مصر يجب أن تقبل معالجة موضوع الهدنة على أساس المساواة التامة فى وضع الجيشين.
- إن إسرائيل لن تسمح بمعاملة منطقة النقب بطريقة متخلفة عن أى جزء فى إسرائيل.
- إن إسرائيل سوف توافق على مضمون (مشروع) بانش لتتيح لمصر إنقاذ ماء وجهها وأن كانت المقترحات تصف إسرائيل بأنها المعتدية.
- إن إسرائيل لن توافق على أى شروط تهدد أمنها خلال الفترة الخطرة أو تخلق توازن عسكرى جديد بحيث يتيح وضعا يزيد من صعوبة المفاوضات المقبلة (٣).

ويقيم شلواح الدور الأميريكى فيقول إن التدخل الأميريكى قد يكون له تأثير ضار بإرغام إسرائيل على الإنسحاب فى لحظة أصبح فيها الانتصار العسكرى وشيكا.

وللتأكد من حقيقة الموقف الإسرائيلى ومدى مرونته عادت الخارجية الأميريكية بعد أسبوع فى (١٤فبراير) لتطلب من ممثلها فى تل أبيب أن يقابل على الفور وزير الخارجية (شيرتوك) لإستيضاح التقارير المتضاربة بين تصريحات ايبان عن احتمال نجاح المفاوضات الخاصة بالعوجة (بتحييد) المنطقة ووجود قوات دفاعية مصرية وإسرائيلية متساوية فى القوة خارج المنطقة وإنسحاب إسرائيل من بير سبع مع المعلومات الواردة للولايات المتحدة من رالف بانش عن إصرار إسرائيل على رفض الإنسحاب من (بير سبع) وعدم قبول فكرة تحييد المنطقة (٤).

---

(١) نفس المصدر

(٢) انظر البرقية رقم ١٠٩ فى ٧ فبراير ١٩٤٩

Telegram no. 109, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, tel Aviv Feb. 27, 1949, 501. BB./ Palestine 2-7-49. U.S.F.R. Vol VI. 1949 PP. 734 - 735.

عن مقابلة ماكدونالد مع المستشار السياسى لرئيس الوزراء الاسرائيلى (شلواح)

(٣) نفس المصدر

(٤) انظر برقية وزير الخارجية الأميريكى إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) فى ١٤ فبراير:

U.S.F.R Vol VI, 1949 PP. 748 - 749.

وطلبت الخارجية الأميريكية من ممثليها فى تل أبيب أن يتأكد من صحة معلومات إيبان عن تقديم تنازلات إسرائيلية.

وفى ١٥ فبراير ١٩٤٩ نقل الممثل الأمريكى فى إسرائيل إلى الخارجية الأميريكية [١] نتائج مقابلته مع (شلواح) وزير الخارجية بالنيابة عن تصريحات ايبان فوصفها بانه كان متفائلا إلى حد الخطأ وأن موقف إسرائيل من العوجه وبير سبع فى المفاوضات هو:

- الموافقة على الجلاء عن العوجة وسحب قواتها من المنطقة المحيطة.

- رفض إقتراح بانش لتحديد مكان لجنة الهدنة فى العوجة وبير العصلوجى وبير سبع.

- استعداد إسرائيل لتقديم أى صيغة مقبولة لتلبية مطالب مصر فى منتصف الطريق إلا فيما يتصل بتنازلات تنطوى على ضرر سياسى أو خسارة عسكرية فلن توافق إسرائيل.

وقد قدرت البعثة الأميريكية فى إسرائيل أن المقترحات الأسرائيلية معقولة وهى أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه [٢].

والواقع أنه بغض النظر عن تقدير مدى (المعقولية) أو التشدد فى المقترحات الإسرائيلية فمن الواضح أن كثافة الإتصالات الأميريكية والمقابلات المستمرة بين المسؤولين الأميريكيين فى واشنطن مع ممثلى إسرائيل، ومقابلات ممثلى الولايات المتحدة فى إسرائيل مع المسؤولين بالخارجية الإسرائيلية وإبداء الخشية من إنهيار المفاوضات وطرح القضية من جديد على مجلس الأمن* كما أن إقتراح (بانش) كان عاملا واضح التأثير فى موافقة إسرائيل على الجلاء عن العوجة وبذلك أزاحت عقبة أمام الإتفاق حول الهدنة وبقيت مسألة الفالوجا أحدى أخطر نقاط الإختلاف بين الموقفين الإسرائيلى والمصرى.

وسوف نرى أن الدبلوماسية الأميريكية فى هذه المرحلة التى قدرت فيها أنها قد حققت شيئا من التنازلات الإسرائيلية سوف تكثف اتصالاتها مع الحكومة المصرية لدفع عجلة المفاوضات إلى الأمام.

فقد أكد مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى مقابلته مع السفير المصرى كامل عبدالرحيم فى ١٧ فبراير ١٩٤٩» أن الولايات المتحدة تستخدم واستخدمت كل جهودها مع الحكومة الإسرائيلية لتحقيق حل معقول وأن الحكومة الأميريكية تقدر حسن النوايا والصبر من جانب مصر وترجو أن تبذل جهدا حقيقيا للتوصل إلى إتفاق، وفى مقابل هذه (الطمأنة) لبذل الجهد للتوصل لحل معقول، أعرب السفير المصرى عن أمله بأن تستخدم الولايات المتحدة كل نفوذها لاقناع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى إتفاق فى رودس، وأنه يثق أن ما تحقق من تقدم إنما يرجع إلى جهود الولايات المتحدة، وأنه واثق أن جهدا اضافيا فى هذا الموقف من المستويات العليا ضرورى لانجاح المفاوضات [٣].

---

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) إلى وزير الخارجية الأميريكية فى ١٥ فبراير
Telegram, no. 129, the special repesentative of the U. S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, Tel Aviv, Feb. 15, 1949, U.S.F.R Vol VI. 1949, PP. 752 - 753.

(٢) نفس المصدر (برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميريكية فى ١٥ فبراير ١٩٤٩)

(*) مما لاشك فيه انه من بين العوامل التى دفعت إسرائيل إلى الرضوخ للضغوط الأميريكية بالإضافة إلى خشيتها من إنهيار المفاوضات، تخوفها من عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس الأمن بعد أن حصلت ما تريد من قرارات خاصة بالهدنة فى نوفمبر ١٩٤٨ وبعد أن تحصنت فى مواقعها التى تجاوزت قرار التقسيم الذي اقرته الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ولاحتمال تدخل قوى اخرى مثل الاتحاد السوفيتى فى مداولات المجلس وقراراته الأمر الذي كانت تريد الولايات المتحدة تجنبه

(٣) مقابلة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مع السفير المصري كامل عبدالرحيم فى فبراير ١٩٤٩، أنظر:
Memo. of conversation by the Director of the office of near Eastern, African affairs, Washington Feb. 17, 1949, Sub. Israeli - Egyptian negotiations in Rhodes.

فالرغبة المصرية واضحة فى وساطة الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بالتوصل إلى إتفاق وفى نفس الوقت الإستعداد الأميريكى واضح لبذل الجهد (لتحقيق حل وسط).

وقد أكد هذا المعنى المتفق مع ضرورة وساطة الحكومة الأميريكية ما نقله (بانش) إلى الولايات المتحدة عن طريق ممثلها فى نيويورك يرجوه تدخل الحكومة الأميريكية لحل مشكلة (بير سبع) ازاء إصرار المصريين على إنسحاب القوات الأسرائيلية من بير سبع، وإصرار الإسرائيليين على عدم الدخول فى أى التزام رسمى بالإنسحاب، ويرى (بانش) أن المشكلة هى بين مجلس الأمن وإسرائيل بأكثر مما هي بين مصر وإسرائيل ويرجو أن تتدخل الولايات المتحدة (وقد اقترح ممثل الولايات المتحدة فى نيويورك على الخارجية الأميريكية عقد مقابلتين إحداهما مع الدكتور فوزى والثانية مع إيبان لحل المشكلة [١].

ويلمس الباحث فى الوساطة الأميريكية هذه المرة إستجابة لطلب إسرائيل، لا طلب مصر ومساعى (الوسيط الدولى) إذ أن الولايات المتحدة أو بالأحرى الخارجية الأمريكية كانت أقرب إلى أن تمارس ضغوطها على مصر إدراكا منها أن إسرائيل قد قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات فى قبول الإنسحاب من منطقة العوجة وأنها بحاجة إلى اقناع الحكومة المصرية للتراجع عن مخططاتها الخاصة «ببير سبع». وقد دفع الخارجية الأميريكية فى هذا الاتجاه عاملان، أولهما: تقديراتها الخاصة بأن إسرائيل قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات، ثانيا الضغوط المستمرة للخارجية الإسرائيلية ذاتها على الممثل الأميريكى لدى إسرائيل. فقد استدعاه وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ وأبلغه أنه فى اجتماع رودس الأخير فى ٢٠ فبراير أن قبلت إسرائيل مقترحات (بانش) عن اتفاقية الهدنة دون تحفظات إلا أن المصريين قدموا تحفظين احدهما تحفظ (فنى) والثانى تحفظ (مبدئى) فالتحفظ الفنى يتصل بتعريف المقصود (بالوحدات الدفاعية) المسموح بها فى منطقة الهدنة والثانى (المبدئى) يتصل بجلاء إسرائيل عن بير سبع [٢].

ورجا وزير خارجية إسرائيل أن تتصل واشنطن بمصر لحثها على القبول غير المشروط لمقترحات (بانش) لاهمية التوقيع على الإتفاقية ويحث وزير الخارجية الإسرائيلى ممثل الولايات المتحدة على ضرورة إتخاذ إجراء سريع من وزارة الخارجية الأميريكية فى هذا الأتجاه.

ومن الواضح أن الخارجية الأمريكية قد إستجابت للمساعى الإسرائيلية أن لم يكن ضغوطها، فتحركت فورا للإتصال مع الخارجية المصرية * فقد بعث وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة يطلب فيها إجراء مقابلة فورية مع وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة باشا لإبلاغه بموافقة الحكومة الإسرائيلية دون شروط على النص المقترح للإتفاقية وأن مصر قد تحفظت على الجزء الخاص ببير سبع.

وطلبت من سفارتها أن تنقل رأى الحكومة الأميريكية بأن نص الاتفاقية المقترحة يحتوى على أحكام لا تتضمن أو تنطوى على أى حقوق أو دعاوى سياسية وأن وضع بير سبع سوف يتحدد فى أى إتفاقية نهائية وأن الحكومة الأميريكية تعتقد أنه لايجب السماح بأن تعوق هذه المسألة توقيع الإتفاقية.

---

(١) برقية ممثل الولايات المتحدة فى الامم المتحدة رقم ٢٠٣ فى ١٨ فبراير إلى الخارجية الأميريكية
U. S. F. R. Vol VI, 1949, P. 755 - 756 telegram no. 203, From the U. S Representative at the U.N. to the secretary of state, Secret priority, N. Y. Feb. 18, 1949.

(٢) مقابلة شيرتوك مع جميس ماكدونالد الممثل الأميريكى الخاص فى إسرائيل، انظر برقية رقم ١٤٩ فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ إلى الخارجية الأميريكية
Telegram no. 149, the special representative of the U. S. In Israel, to the secretary of state top secret, urgent, tel Aviv, Feb. 21, 1949, U.S. F. R. Vol VI, 1949, P. 759 - 760.

* ولا شك أن إستجابة الخارجية الأميريكية للمساعى الإسرائيلية إنما يترجم فى الحقيقة مدى الإنحياز الواضح من جانب الولايات المتحدة للضغوط الإسرائيلية والمطالب الإسرائيلية فى الوقت الذى كانت مصر تحاول وتصر على اجلاء قوات إسرائيل عن بير سبع حتى لاتتخذ منها نقطة تمركز على الحدود المصرية.

وأضافت برقية الخارجية الأميريكية لسفارتها بالقاهرة أن الحكومة الأميريكية قد عملت على إقناع إسرائيل بتعديل موقفها المتشدد ومن ثم فقد قدمت تل أبيب تعديلات للموافقة على مقترحات (بانش) بالنسبة للعوجة وبير العصلوجى. كما أن الحكومة الأميريكية تأسف لأى إجراء يخلق مزيدا من الصعوبات وقت اقتراب توقيع الإتفاقية.

وفى ختام الرسالة تقول الخارجية الأميريكية «إنه من منطلق روح الصداقة لمصر، وبدافع من الرغبة فى عودة السلام للشرق الأدنى، فإن حكومة الولايات المتحدة تحث الحكومة المصرية على قبول مقترحات (بانش) دون الإصرار على التحفظات» (١).

وبالفعل أستقبل رئيس وزراء مصر عبدالهادى باشا القائم بالأعمال الأميريكى فى ٢٢ فبراير ١٩٤٩ وبحث معه الموقف وأكد القائم بالأعمال الأميريكية له أن «بير سبع» لايمكن أن تكون عقبة أمام توقيع إتفاقية الهدنة حيث أن مشروع (بانش) لا يتضمن الحقوق أو الدعاوى السياسية فى المدينة التى سوف تتقرر فى التسوية السلمية (٢) وقد وعده عبدالهادى باشا ببذل جهده من أجل التسوية مؤكدا أن الموقف المصرى نحو (بير سبع) ليس متعسفا بل ترجع أهميته كرمز لقرار الأمم المتحدة فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ كنقطة إستراتيجية للدفاع عن مصر ومركز اتصالات فى طريق رئيسى، وأنه لذلك كان حرص مصر على وجود إدارة مدنية للمدينة دون قوات.

وخلص القائم بالأعمال الأميريكى من مقابلته لرئيس وزراء مصر أن عبدالهادى باشا سوف يستخدم نفوذه لإزالة التحفظات المصرية حول (بير سبع) وفى مقابل ذلك طالب عبدالهادى باشا بأن تقوم الولايات المتحدة بتأييد عودة اللاجئين إلى بلادهم (٣).

ويتضح أن الضغوط الأميريكية قد أثمرت مع مصر وأن عبدالهادى باشا قد استجاب لها إذ لم ينقض يومان على المقابلة حتى وقعت حكومتا مصر وإسرائيل فى رودس فى ٢٤ فبراير إتفاقية عامة للهدنة كأول إتفاقية بين إسرائيل وإحدى جاراتها العربية (٤).

وتمثل رد الفعل الأميريكى فى بيان صدر عن الرئيس يقول «لقد شعرت بأمتنان كبير إزاء أنباء توقيع إتفاقية هدنة بين ممثلى مصر وإسرائيل فى رودس وأن هذا العمل بمثابة تأكيد لروح ضبط النفس والحكمة لدى الحكومتين».

ومضى بيان الرئيس الأميريكى يقول «ولدى أمل فى أنه بعد توقيع الهدنة الرسمية بين مصر وإسرائيل فإن نمط السلام سوف يستتبعه قريبا إبرام إتفاقيات مماثلة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى وأمل أن تؤدى إتفاقية الهدنة إلى تحقيق سلام دائم ومن ثم إطلاق ملكات شعوب الشرق الأدنى للعمل البناء لتنمية بلادهم وأن

---

(١) برقية الخارجية الأميريكية إلى السفارة بالقاهرة فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ أنظر:

Telegram no. 194, the Secretary of state to the embassy in Egypt, top secret, U. S. urgent, Washington, Feb. 21, 1949, Ibid PP. 760 - 761.

(٢) مقابلة القائم بالأعمال الأميريكية مع عبدالهادى باشا رئيس وزراء مصر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٩. أنظر:

The charge D'affaires in Egypt (patterson) to the secretary, top secret, no. 186, Cairo feb. 22, 1949, Ibid.pp. 764 -765.

(٣) نفس المصدر

U. N. S. C. OR. 4th year special

(٤) أنظر النص فى

Supplement no. 3 Dec/5/1264 Rev. I, pp. 1-14.

الولايات المتحدة على إستعداد بوصفها عضو فى لجنة التوفيق الفلسطينية لمعاونة الأطراف فى التوصل السريع لسلام عادل ومشرف [١].

ودون الخوض فى تفاصيل إتفاقية الهدنة ذاتها أو تقييم بنودها [٢] من الناحية القانونية أو السياسة فانه من المهم إستخلاص الدلالات من الموقف الأميريكى فى مراحله المختلفة تجاه النزاع سواء قبل إندلاع حرب فلسطين مباشرة أم خلال تطور العمليات العسكرى خلال الهدنات الأولى والثانية ثم خلال مفاوضات الهدنة الأخيرة فى رودس التى انتهت بتوقيع إتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

لقد اجتاز الموقف الأميريكى ثلاثة مراحل متعاقبة منذ قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، المرحلة الأولى هى التى سادت فيها تقديرات (كليفورد) مستشار الرئيس (ترومان) على تقديرات الخارجية الأميريكية التى رأت فى وقت من الأوقات تفضيل خطة الوصاية على خطة التقسيم من منطلق إعادة النظر فى سياسة الولايات المتحدة الأميريكية نحو فلسطين، وتلخصت تقديرات كليفورد التى طبقها الرئيس ترومان فى أن المصلحة الذاتية الأميريكية والأمن العسكرى والمصالح النفطية الأميريكية فى الشرق الأوسط والمكانة الدولية كل ذلك يستوجب التطبيق الفعال لتقسيم فلسطين [٣].

وظل هذا هو موقف الولايات المتحدة حتى إعتراف ترومان واقعيا بإسرائيل فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها.

أما المرحلة الثانية: فهى تعكس مواقف الولايات المتحدة منذ اندلاع القتال فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وكان محور هذا العمل بكل الجهد من خلال مجلس الأمن لوقف العنف وأنشطة الإشتباكات وتحقيق الهدنة. [٤] كان هذا الموقف التكتيكى (تحقيق الهدنة) أما الموقف الأساسى فهو أن الإعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة منذ البداية، وأن إقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمى وأنها سوف تتم عما قريب كما أنه لابد من الاعتراف بهذه الدولة. [٥] وتركز العمل الدبلوماسى الأميريكى منذ نشوب القتال خلال مجلس الأمن لتحقيق وقف إطلاق النار ووقف الإشتباكات ومنع دخول المسلحين وظل يعمل من أجل هذه الأهداف فى قرارات متوالية لمجلس الأمن بلغت عشرة قرارات حتى قرار ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ [٦]، وحتى بعد إنهيار الهدنة الأولى، عملت جاهدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بتجديدها وقرار ببدء هدنة ثانية فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ والتى كانت نقطة تحول لصالح المجهود الحربى اليهودى، ومع حرص الدبلوماسية الأميريكية طوال مناقشات مجلس الأمن ووساطة الأمم المتحدة (برنادوت) على تنفيذ أوامر وقف إطلاق النار، لم يكن الجهد

---

(١) نشرة صحفية صادرة عن البيت الأبيض Dept. of state Bulletin March 6, 1949, p. 302.

كما بعثت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ فبراير برقية مشتركة لتل ابيب برقم (١١٣) والقاهرة برقم (٢٠٢) تفيد أنها متفائلة بإبرام الإتفاقية المصرية الإسرائيلية فى رودس وخاصة باللقاء الودى والعلنى بين الوفدين المصرى والإسرائيلى فى مفاوضات طبيعية، انظر U. S. F. R. Vol VI, 1949, p. 765.

وانظر ايضا البيان الذى اذاعة إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء المصرى، مقتبس فى اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، محمود متولى، المصدر السابق، ص ص ٣٢، ٣٣.

(٢) انظر محمود متولى، نفس المصدر، ص ص ٣٧ - ٤٦. 3- U. S. F. R. 1948, Vol V part II p. 696.

(٤) انظر مقابلة محمود فوزى مع «وارين اوستن» المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة Ibid. pp. 886 - 887

(٥) توصيات كليفورد مستشار ترومان Ibid. pp. 972 - 976.

(٦) انظر قرارات مجلس الأمن طوال عام ١٩٤٨: U. N. S. C. 3rd Year Resolutions & Decisions 1948, pp. 31 -31.

الدبلوماسى الأميريكى يتناول فى أى مرحلة تنفيذ خطة التقسيم بحذافيرها بعد أن تجاوزتها قوات إسرائيل بكثير بعد الهدنة الثانية، بل رأت أن أى حدود يتم وضعها يجب أن تكون بموافقة إسرائيل دون اعتبار للحدود المرسومة فى خطة التقسيم ذاتها، ولم تتحرك الدبلوماسية الأميريكية فى الواقع تحركا جادا إلا فى المرحلة التالية التى يمكن تحديد بدايتها فى تجديد العمليات العسكرية الإسرائيلية فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ فى منطقة النقب وغزوها للأراضى المصرية مما كان دافعا لأن تهدد المملكة المتحدة بتنفيذ التزاماتها مع مصر طبقا لاتفاقية ١٩٣٦ الأمر الذى هدد بأزمة حادة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الصراع بين مصر وإسرائيل فى فلسطين.

وكان نشاط الدبلوماسية الأميريكية ملموسا بشكل واضح فى مجلس الأمن فى هذه الفترة فى استصدار قرارى ٤ نوفمبر ١٩٤٨، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ واستقراء بيانات المندوب الأميريكى جيساب Jessup فى محاضر جلسات مجلس الأمن تلقى الضوء على اهتمام الولايات المتحدة باحتواء أزمة العدوان الإسرائيلى على الأراضى المصرية بأسرع مايمكن وتهديد إسرائيل بإعادة النظر حيالها إن لم تنسحب من أراضى مصر. وفى نفس الوقت كانت آفاق الدبلوماسية الأميريكية بالنسبة للنزاع بين مصر وإسرائيل تتطلع إلى ماوصفته (باعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى) أو تطبيع الموقف بأسرع مايمكن والإنتقال من مرحلة الهدنة المسلحة التى تتخلل الإشتباكات Truce إلى مرحلة الهدنة الدائمة Armistice كخطوة أولى فى سبيل إستعادة السلام فى الشرق الأوسط.

وقراءة بيانات المندوب الأميريكى فى محاضر إجتماعات مجلس الأمن ثم قراءة مقارنة مع تفسيرات الوسيط الدولى بالنيابة (بانش) حول الأنتقال من الهدنة المسلحة إلى الهدنة الدائمة والهدف منها يدفع الباحث إلى أن يستخلص أن المنطق الأميريكى أو التفكير الأميريكى فى الواقع كان خلفية الصياغة التى طرحها (بانش) أمام مجلس الأمن عند تقديم مقترحاته فى قرار المجلس ١٦ نوفمبر ١٩٤٨.

والمرحلة الثالثة هذه التى بدأت منذ تجديد العمليات العسكرية من جانب إسرائيل ضد مصر فى النقب وحصار الفالوجا وإحتلال العوجة وبير سبع، مما أدى إلى قرارى مجلس الأمن ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كانت مقدمة لأوسع عملية إتصالات دبلوماسية أميريكية إسرائيلية، وأميريكية مصرية بحيث يمكن القول إن الدبلوماسية الأميريكية إنتقلت من العمل فى مجال مجلس الأمن إلى العمل الثنائى السرى بين مصر وإسرائيل من أجل التغلب على الصعوبات الخاصة بعقد إتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل فوساطة الولايات المتحدة كانت تجرى لثلاثة أو أربعة عوامل فى الحقيقة، العامل الأول: هو التقديرات الأميريكية ذاتها بالإرتباط بين الأمن الأميريكى والقضية الفلسطينية أو السلام فى الشرق الأوسط كما جاء فى توصيات «كليفورد» مستشار ترومان التى سبق أن أشرنا إليها، أما العامل الثانى فهو إتصالات «بانش» الوسيط الدولى بالنيابة الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ممثلى الولايات المتحدة يطلب تدخل الحكومة الأميريكية مع المصريين والإسرائيليين للتغلب على صعوبات المفاوضات والتى دائما ما كانت تستجيب له الخارجية الأميركية. والعامل الثالث هو مساعى الحكومة الإسرائيلية ذاتها التى كانت رغم إصرارها على مطالبها (استمرار إحتلال العوجة، ربط رفح الحصار عن الفالوجا بتوقيع إتفاقية الهدنة) كانت تخشى من إنهيار المفاوضات وضياع فرصة توقيع إتفاق الهدنة مع مصر فكانت تطلب رسميا من الحكومة الأميريكية التدخل لاقناع مصر بقبول مقترحات (بانش) التوفيقية أثناء سير المفاوضات، أما العامل الرابع فكانت مساعى الحكومة المصرية على نحو ما لمسناه فى مقابلات السفير المصرى

كامل عبدالرحيم مع وزير الخارجية الأميريكية فى واشنطن أو فى مقابلات المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة مع محمود فوزى فى باريس أثناء دورة الجمعية العامة فى خريف ١٩٤٨.

لقد كان الهدف المباشر للدبلوماسية الأميريكية سواء فى اتصالاتها مع إسرائيل أم مع مصر هو وقف القتال وإقرار هدنة دائمة تكون مقدمة لسلام دائم فى الشرق الأوسط. ولقد تحقق للدور الأميريكى بتوقيع إتفاقيات هدنة ١٩٤٩ وقف القتال بالفعل بين مصر وإسرائيل ثم بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان فيما بعد إلا أنه لم يتحقق لها الهدف الكبير وهو إستعادة السلام فى الشرق الأوسط *. ولكن الدبلوماسية الأميريكية سعيا وراء الهدف الأكبر - التسوية الإقليمية بين العرب وإسرائيل جددت نشاطها مرة أخرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى دور جديد ووساطة جديدة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى إطار إقرار تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط وهو ما سوف نتناوله فى فصل لاحق.

(*) حول انتهاكات إسرائيل المتتالية لاتفاقيات الهدنة. أنظر محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية ٦٤/١٩٦٥، ص ١٠٥ - ١١٠.
وحول طبيعة إتفاقيات الهدنة أنظر محمد طلعت غنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولى: دراسة تحليلية لجوانب القضية من الناحية القانونية ط٢، ١٩٦٧، ص ص١٧٤ - ١٧٦ حيث يقول «إن من يستقرا نصوص إتفاقيات الهدنة يتبين له بوضوح أن النزاع الذى من أجله نشبت الحرب لازال قائما....».